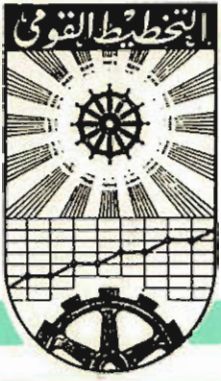


جمهورية مصر العربية



التخطيط القومى

مذكره خارجيه رقم ١٤٦٠

العوامل المحدده لقدره وكفاءه الجرارات
الزراعيه وتقدير الاحتياجات منها فى
الزراعه المصريه

اعداد

د / عبد القادر ديباب
مارس ١٩٨٨

محتويات

الصفحة	الموضوع
١	- مقدمة عامة
	- الأعمال الزراعية التي تستعمل الجرارات الزراعية بها وأحجام هذه الأعمال
٥	
١٢	- العوامل المحددة لقدرة الجرارات الزراعية المطلوبه
١٦	- معدلات انجاز الجرار الزراعى للأعمال الزراعية
٣٠	- تقدير الاحتياجات من الجرارات الزراعية
٣٠	- تقديرات الدراسات السابقة
٣٨	- تقديرات الدراسة الحالية
٤٥	- تقديرات الدراسة ومستوى التشغيل المتوقع
	- الموازنة ما بين تقديرات الاحتياجات الحالية والمتاح من الجرارات ، والتقديرات السنوية للإحتياجات منها .
٥٠	
٥٥	- ملخص وتوصيات

بسم الله الرحمن الرحيم

١ - مقدمة عامة

لقد شهدت القطاع الزراعي عبر السنوات القليلة الأخيرة تغييرات جوهرية من حيث محدودات
وامكانيات تميزته مقارنة بما كان عليه الحال في السنوات السابقة ، كما تبعها بالتالي اختـــلاف
الأسباب والمبررات لتنمية كل من الموارد الزراعية المختلفة - ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما كانت
تشكله الندرة النسبية لمياه الري وعدم انتظامها على مدار العام قبل انشاء السد العالي وتعامل
كأنها محدود للتوسع الزراعي في ذلك الوقت ، إلا أن الوضع قد اختلف والى حد كبير بعد تنفيذ مشروع
السد العالي حيث توافرت المياه للزراعات الحولية وبشكل منتظم على مدار العام حيث تسهـــل
التقديرات عن المتاح منها حاليا الى وجود فائض يزيد عن الاحتياجات الحولية منها وبما يكفى
للتوسع في مساحات اضافية جديدة لعدة سنوات قادمة . وعليه فاذا كانت الدراسات والسياسات
الحولية تدعو الى ضرورة ترشيد استخدامات مياه الري في الزراعة ، الا أن هذه الدعوة لاتأتى
بغرض توفير احتياجات الزراعات الحولية منها ، ولكن بغرض الحد من ارتفاع منسوب المياه الأرض ،
وتدهور خصوبة التربة الزراعية ، ومن ثم الارتفاع باننتاجية الارض الزراعية الى جانب الاقتصاد فى
الكميات المستخدمة منها حاليا من أجل التوسع الزراعي فى المستقبل . أما بالنسبة لعنصر العمل
البشرى فى الزراعة فقد كان يتصف والى وقت قريب بوفرة بالنسبة لاحتياجات الزراعة منه حيث كانت
تشير أغلب الدراسات فى ذلك الوقت الى انتشار البطالة بكافة أنواعها وخاصة الموسمية والمقنعة
بين العاطلة الزراعية ، الا أن الواقع العملى فى الزراعة حاليا يعكس قلة المتاح من عنصر العمل
البشرى بالنسبة للاحتياجات منه والى درجة انعكست على التأخر فى اداء العمليات الزراعية ومن
ثم التأثير على الانتاجية الزراعية ، فضلا عن الارتفاع الكبير والمستمر فى أجور العاطلة الزراعية ،
وهو ما يعزى الى الكثير من العوامل والأسباب يأتى فى مقدمتها الهجرة الى خارج القطاع الزراعى
سواء هجرة داخلية أو خارجية الى البلدان العربية الأخرى . وعليه فقد كانت الدعوة الى العيكة
الزراعية فى السنوات السابقة لاتستند فى ذلك الى قلة المتاح من عنصر العمل البشرى بقدر ما كانت

تستهدف السعى نحو اداء العمليات الزراعية الرئيسية في الوقت المناسب ، وبدرجة أعلى من الدقة مقارنة باءادها باستخدام العمل البشرى والحيوانى الى جانب تحرير الحيوان الزراعى من العمل فى الزراعة ومن ثم الارتفاع بمستوى الانتاجية الزراعية عن المستويات السائدة فى ذلك الوقت ، ومن ثم كانت الدعوة فى ذلك الوقت الى الميكة الجزئية لبعض العمليات الزراعية . الا أن الواقع العملى حاليا يفرض حتمية الميكة الشاملة لأغلب العمليات الزراعية ليس فقط بغرض الارتفاع بمستويات الانتاجية الزراعية عن المستوى السائد حاليا بل لمنع تدهورها عن مستواها الحالى أمام النقص المشاهد حاليا فى المتاح من العمل الزراعى .

ان الدعوة الى الميكة الشاملة لأغلب العمليات الزراعية انما تشير فى مضمونها الى حتمية زيادة الاعداد المتاحة حاليا من بعض الآلات والمعدات الزراعية والمستخدمه فى الزراعة حاليا ، بالإضافة الى ادخال الكثير من النوعيات من الآلات والمعدات الزراعية الأخرى والتي لازالت الزراعة المصرية تفتقر اليها كآلات ، ومعدات الجنى ، والحصاد ، وزراعة البذور ، ونثر السماد ، وخدمة الطصلات الزراعية . فعلى الرغم من وجود بعض العمليات الزراعية التى وصلت درجة ميكتها الى درجة كبيرة ، الا أن هناك الكثير من العمليات الزراعية التى مازال استعمال الآله لاجراءها من القلة أو يكاد ينعدم . ومن الامثلة على العمليات الزراعية الاولى كل من عمليات الحرث ، والسرى ، والتسوية ، والتخطيط ، والدراس حيث تقدر درجة ميكة كل من هذه العمليات وعلى الترتيب نحو ٩٠% ، ٦٢% ، ٦٠% ، ٥٦% ، ٨٠% تقريبا فى الوقت الحاضر (١) . أما العمليات الأخرى فتنخفض نسبة استعمال الآله فى البعض منها حيث تصل الى حوالى ٣٠% بالنسبة لعمليات التذرية (١) ، على حين تصل الى حوالى ١٥% بالنسبة لعمليات النقل داخل المزرعة (١) ، بينما يكاد ينعدم استعمال الآله فى العمليات الزراعية الأخرى كالحصاد ، والجنى ، وعمليات الزراعة ، والعزيق ، ونثر السماد . وذلك باستثناء عمليات حصاد كل من الأرز ، والقمح والتي بدأت ميكتها منذ فترة قصيرة وفى مساحات ليست ذو وزن كبير نسبيا فى المساحات المنزرعة منها حاليا .

(١) وزارة الزراعة ، والأمن الغذائى ، والمكتب الفنى لمشروعات الميكة الزراعية ، الخطة القومية للميكة

ان الحاجة الى زيادة أعداد الآلات والمعدات الزراعية وادخال النوعيات الاخرى منها والتي تتطلبها الزراعة المصرية موصولا للميكنة الشاملة لأغلب العمليات الزراعية يستلزم توفير الكثير من الاستثمارات اللازمة لاقتناء مثل هذه الآلات والمعدات الزراعية الى جانب إقامة محطات ومراكز الصيانة والتدريب اللازمة ، وبغض النظر عن ما يلزم لتحقيق ذلك من بعد زمني طويل نسبيا ، وترشيدا لاستخدامات الموارد في هذا المجال فان الامر يتطلب بالتالي تحديد وتقدير نوعية الآلات والمعدات الزراعية اللازمة لاداء كل من العمليات الزراعية المختلفة ، والاعداد المطلوبة من كل منها . هذا وان كان الأمر كذلك فان من أولى الآلات والمعدات الزراعية المطلوب تقدير الاحتياجات منها سواء من حيث النوع أو الكم انما تتمثل في الآلات ذات التاريخ الطويل في الزراعة المصرية والتي وصلت درجة ميكنة العمليات الزراعية التي تستخدم فيها مثل هذه الآلات الى درجة عالية ، ويأتى في مقدمتها الجرارات الزراعية .

فالجرار الزراعي بحكم أنه من آلات الجر الميكانيكية التي تستخدم في اجراء الكثير من العمليات الزراعية بمساعدة المعدات الأخرى المرفقة به يعد من أقدم الآلات الميكانيكية استعمالا في الزراعة المصرية ، ومن ثم فان استقرار الاعداد المستعملة منه في الزراعة المصرية يعكس وجود تراكمات سنوية منها ، صاحبه ارتفاع درجة ميكنة العمليات الزراعية التي يستعمل في أدائها وخاصة عمليات الحرث باعتبارها العملية الرئيسية التي يتم تنفيذها عن طريقه في الزراعة المصرية ، كما يتبين ذلك من النسب المشار اليها سابقا . هذا وانما كانت هناك نسبة ضئيلة من عمليات الحرث تتم دون استعمال الجرار الزراعي ، فان ذلك لا يعزى الى نقص الاعداد المتوفرة منها حاليا ، بقدر ما يعزى الى عوامل أخرى يأتى في مقدمتها صغر سعة الحيازة الزراعية ، وتفتتها . هذا كما أن صغر درجة ميكنة بعض العمليات الزراعية الأخرى والتي يستعمل الجرار في أدائها (بمساعدة المعدات المرافقة له) مقارنة بدرجة ميكنة عملية الحرث ، ومنها عمليات التسميد والتخطيط على نحو ما سبق بيانه ، لا يمكن أن يعزى الى النقص في الاعداد المتاحة من الجرارات بل قد يعزى الى حد ما في النقص في المعدات الأخرى المرافقة للجرار الزراعي في أدائها هذه العمليات أو لأصناف أخرى . فالوصول بعملية الحرث الى درجة ميكنة بنسبة ٩٠% تقريبا في ضوء

المتاح حاليا من جرارات زراعية انما يشير في مضمونه الى امكانية ميكنة عمليات التسوية والتخطيط أو غيرها من العمليات الزراعية ونسبة تصل الى ١٠٠% تقريبا حيث أنها من العمليات الزراعية التي تلى عملية الحرث من حيث التوقيت وعلاوة على أن تنفيذها في مساحة معينة يتم خلال وقت قصير نسبيا مقارنة بعملية الحرث لنفس المساحة كما أن تنفيذها لا يستلزم تكرارها وذلك عكس عملية الحرث حيث تحرث الارض أكثر من مرة قد تصل الى ثلاث مرات لنفس المساحة.

هذا ومن المشاهد اليوم استعمال الجرارات الزراعية التي يجوزها الزراع في أعمال أخرى خاصة نشاط النقل خارج النشاط المزرعي من أجل تحقيق عائد أعلى. وهناك من التقديرات ما يشير الى أن عملية الحرث باعتبارها العملية الرئيسية لاستعمال الجرارات في أداؤها تستهلك نحو ٣٠% تقريبا من وقت تشغيل الجرار الزراعي حاليا، على حين يستهلك نحو ٧٠% من وقت تشغيله في أعمال النقل والدراس (١).

وأيما إلى ما سبق التنويه اليه ينحصر الغرض من هذه الدراسة في دراسة العوامل المحددة لقدرة وكفاءة الجرارات الزراعية ومحاولة تقدير الاحتياجات الحالية لقطاع الزراعة من الجرارات الزراعية دون غيرها من الآلات والمعدات الزراعية مع التركيز على الجرارات ذات الاستعمال العام ودون الجرارات المتخصصة في اجراء بعض العمليات الزراعية المعينة (مثل الجرارات اللازمة للخدمة تحت أشجار الفاكهة). وانطلاقا من هذا الغرض تبدأ الدراسة بتحديد الاعمال الزراعية التي يستخدم الجرار حاليا في أداؤها ثم العوامل المحددة لقدرة الجرارات اللازمة وكفاءة أداؤها، وأخيرا تقدير الاعداد المطلوبة منها في ضوء حجم الاعمال الزراعية المطلوب انجازها في المدى الزمني المعين لذلك.

1) Morad Khalil, The economics of tractors in the Egyptian agriculture, Agricultural Development Systems project, Are Ministry of agriculture-University of California, Economics working paper, No. 39, Cairo, October 1979.

٢- الاعمال الزراعية التي تستعمل الجرارات الزراعية بها

وأحجم هذه الاعمال

يستخدم الجرار الزراعى مع ما يرفق به من معدات أخرى في إجراء الكثير من العمليات الزراعية والتي يتوقف عددها ونوعيتها على نوعية المعدات المتاحة لمرافقة الجرار الزراعى في أداءها . ولقد تطور استعمال الجرار الزراعى في الزراعة المصرية ليشمل عددا أكبر من العمليات الزراعية مع تطور وظهور المعدات الأخرى التي ترافقه في أداء هذه العمليات ، حيث بدأ استعماله بشكل أساسى في إجراء عملية الحرث والتي ما زالت هى العملية الرئيسية لاستخدامه ثم بدأ التوسع في استخدامه في إجراء عمليات التسوية ، والتخطيط ، وفي إدارة طلبات وسواقي الري . وان كان على نطاق ضيق وفي بعض المناطق . ذلك فضلا عن استعماله في عملية الدراس خاصة مع ظهور النوعيات ذات الاطار الكلاوتشوك (كما هو في محصول الارز) ، وظهور الدراسات التي تصنع محليا (والتي تستعمل في دراس القمح ، والشعير ، والبقول) . هذا كما أنه يستخدم حاليا فى نشاط النقل داخل المزرعة وان كان على نطاق ضيق حيث يحول دون استعماله على نطاق واسع في هذه العملية ضآلة السعة المزرعية للمزارع القائمة فضلا عن أن حالة الطرق داخل المزارع تحول دون ذلك . أما باقى العمليات الزراعية الأخرى فيكاد ينعدم استخدام الجرار الزراعى بها وذلك إما لحاجة البعض منها الى آلات زراعية أخرى متخصصة كعمليات زراعة البذور ، ونشر السماد ، والعزيق أو لغياب المعدات الزراعية المطلوبة لمرافقة الجرار الزراعى في أداء البعض الآخر منها كعمليات الحصاد ، والجنى والتقطيع ، وحيث ظهور الآلات الزراعية المتخصصة فى أداءها والتي يسهل استعمالها عمليا وبتكلفة قد تكون أقل مقارنة باستعمال الجرار الزراعى . وفيما يلي نبذة مختصرة عن نوعية الاعمال الزراعية التي يستخدم الجرار الزراعى حاليا في إجراءها ، مع تقدير حجم كل من هذه الاعمال .

١- عملية الحرث : تعد هذه العملية هى العملية الرئيسية التي يسود استخدام الجرار في إجراءها حيث يتم تنفيذها لأغلب الحاصلات الزراعية المزرعة ان لم يكن جميعها ، ويستعمل معه في ذلك المحراث الحفار البسيط . ويختلف عدد مرات إجراء هذه العملية

باختلاف الحاصلات الزراعية حيث تجرى مرة واحدة في حالة بعض الحاصلات الزراعية على حين تجرى لأكثر من مرة بالنسبة لبعضها الآخر منها ، كما يختلف عدد مرات اجراءها بالنسبة للمحصول الواحد باختلاف خواص ونوعية التربة الزراعية . فمحصول القطن ، وعلى سبيل المثال ، يتطلب حرث الارض حرثا عميقا ومتكررا ويكون في الغالب مرتين في اتجاهين متعامدين ، وقد يضاف اليها حرثة ثالثة تبعا لنوعية الارض والمحصول السابق خاصة في حالة الاراضي السودا ذات الكتل الكبيرة وبصفة خاصة في حالة ما اذا كان المحصول السابق له هو محصول الارز ، وقد يقل عدد مرات الحرث عن ذلك خاصة في حالة الاراضي الضعيفة حيث قد يكتفى بحرثها مرة واحدة أو مرتين حرثا غير عميق . هذا على حين هناك من الحاصلات الزراعية التي لا تتطلب سوى حرثة واحدة مثل الارز ، والقمح ، والشعير . ومن هنا يتوقف حجم هذه العملية ليس فقط على المساحة المنزرعة بل أيضا على نوعية الحاصلات المنزرعة والأهمية النسبية للمساحة المنزرعة من كل منها بالنسبة لاجمالي المساحة . هذا ويشير الجدول رقم (١) الى عدد مرات الحرث بالنسبة لكل من الحاصلات الزراعية المختلفة ، كما يوضح الجدول رقم (٢) المساحات المنزرعة من كل منها على مستوي الجمهورية عام ١٩٨٥ ، حيث يمكن منها تحديد حجم عملية الحرث المطلوبة .

٢- عمليات التسوية والترحيف : ويقصد بهذه العمليات اجراء التسوية الخفيفة لسطح التربة وتكسير القلاقليل حيث تتم بعد اجراء عملية الحرث أو فيما بينها في حالة تكرار عملية الحرث ، وحيث تستخدم القصبية أو الزحافة الخشبية مع الجرار الزراعي في اجراءها . ويختلف حجم هذه العملية عن العملية السابقة حيث لا يتم اجراءها عادة الا مرة واحدة بالنسبة لبعض الحاصلات الزراعية على حين لا يتم اجراءها بالنسبة لبعضها الآخر منها ، ويقل عدد الحاصلات الزراعية التي قد تتطلب اجراء هذه العملية لأكثر من مرة وحيث يتوقف ذلك بطبيعة الحال على نوعية التربة الزراعية والمحصول السابق . هذا كما تتميز هذه العملية بسرعة اجراءها حيث يمكن خدمة مساحة أكبر من الاراضي باستخدام نفس الجرار مقارنة

بعملية الحرث حيث تكون المقاومة أقل وسرعة الجرار أكبر . وتبين الجداول المشار إليها سابقا الحاصلات الزراعية التي تتطلب اجراء هذه العملية ، وكذلك المساحات المنزرعة بكل منها على مستوى الجمهورية .

٣- عمليات التقطيع والتخطيط : وهي العملية التي من خلالها يتم تقسيم الأرض الى أحواض صغيرة بعد تخطيطها الى خطوط يختلف عددها تبعا لنوعية المحصول المطلوب زراعته وذلك بهدف التحكم في منسوب المياه ، وفي عملية الري . وهي من العمليات التي تلي كل من العمليتين المشار إليهما سابقا وان كان لا يتم اجراءها لجميع الحاصلات الزراعية التي تكون في حاجة الى حرث الأرض الزراعية أو تزحيفها قبل الزراعة ، ومن ثم فهي تعد من العمليات الزراعية الأقل حجما مقارنة بعملية الحرث . وتشير نفس الجداول السابقة الى الحاصلات الزراعية التي تزرع على خطوط ومساحة كل منها .

٤- الري : تشير التقديرات عن المتاح حاليا من آلات الرفع الآلية الى الوصول بميكنة عملية الري الى ما يقرب من ٦٥% تقريبا على حين ما زالت النسبة الباقية منها تتم عن طريق استخدام العمل البشري ، والحيواني في رفع المياه الى جانب استخدام الجرار الزراعي في ادارة السواقي وطمبات المياه في بعض الأقاليم . هذا وان كان الجرار الزراعي يستخدم حاليا في رفع المياه ، الا أن استعماله في هذا المجال ليس هو بالغرض الرئيسي من اقتنائه لدى أغلب الزراع ان لم يكن جميعهم لارتفاع تكلفته وزيادة استهلاكه من الوقود مقارنة بالالات المتخصصة في ذلك المجال ، ومن ثم فانه يعد استعمالا ثانويا الى جانب الاستخدامات الرئيسية للجرار الزراعي الموضحة سابقا . ولهذا فإذا كان الهدف من هذه الدراسة هو تقدير الاحتياجات الفعلية من الجرارات طبقا لاستخدامها الاقتصادي والعملى فهو ما يجب معه استبعاد مثل هذه العملية من التقديرات ، إذ أنه وعلى سبيل المثال إذا ما أخذت هذه العملية في الحسبان عند تقدير الاحتياجات الفعلية من الجرارات الزراعية وتبين وجود نقص في الأعداد المتاحة منها مرجعه حاجة عملية الري منها ، ففسي

هذه الطالة يكون من الأولى مقابلة هذا العجز بتوفير آلات الرفع الآلية المتخصصة بدلا من الجرار الزراعى .

٥- النقل داخل المزرعة: يعد نقل الحاصلات الزراعية ، ومستلزمات الانتاج الزراعى من العمليات الرئيسية لاستخدام الجرار الزراعى مع ما يفرق به من مقطورات زراعية ، وإن كان استخدامه فى هذا المجال بالزراعة المصرية لمزال يتم على نطاق ضيق ، ان تشير تقديرات وزارة الزراعة الى أن استعمال الآلة فى أعمال النقل داخل المزرعة لا يمثل سوى ١٥% تقريبا حاليا (١) . وهو ما يعزى أساسا الى صغر سعة الحيازة الزراعية من جهة والى عدم ملائمة الطرق الداخلية للمزارع من جهة أخرى ، كما قد يعزى ذلك أيضا فى جانب منه الى الطبيعة الموسمية للأعمال الزراعية ، ونقص أعداد المقطورات اللازمة لنقل الحاصلات وغيرها من مستلزمات الانتاج فى المدى الزمنى المعين وبما لا يترتب عليه الاخلال بتوقيت تنفيذ العمليات الزراعية ذات الطبيعة الموسمية المرتبطة بنشاط النقل . واذا ما افترض أن أعمال النقل الداخلى فى المزرعة تتمثل فى نقل الحاصلات الزراعية من الحقول الى الاجران وقت الحصاد ، وفى نقل الأسمدة البلدية والكيماوية من الحظائر أو مراكز التخزين الى الحقول لأمكن تقدير حجم نشاط النقل الداخلى فى المزرعة . هذا ومع التسليم أن ما سبق الاشارة اليه من عوامل قد لا يسمح باستعمال الآلة فى نشاط النقل الداخلى للمزرعة بنسبة ١٠٠% ، الا أن زيادة استخدامها عن المستوى الحالى لهو من الامور المتوقعة خاصة بالنسبة للمزارع الكبيرة أمام مشكلة النقص فى المتاح حاليا من العمل الزراعى ، وعليه فقد يمكن تقدير حجم الاحتياجات من الجرارات الزراعية اللازمة لهذا النشاط اذا ما افترضنا نقل نسبة معينة ولتكن ٣٠% من الحاصلات الزراعية ومستلزمات الانتاج الزراعى باستخدام المقطورات الزراعية أو تقديرها بافتراض تشغيل الكامل للمتاح حاليا أو المستهدف من المقطورات الزراعية تشغيليا كاملا فى الأوقات المعينة لنقل كل من الحاصلات الزراعية أو مستلزمات الانتاج الزراعى ، وهو ما يشير اليه الدراسة فى الاجزاء التالية .

(١) وزارة الزراعة ، مرجع سابق .

٦- عمليات الحصاد ، والدراس: يستخدم الجرار الزراعي حاليا في عمليات الدراسات حيث يغلب استعماله بفرده في دراس محصول الأرز ، كما يستعمل لإدارة آلات الدراسات المستخدمة في دراس القمح ، والشعير أو الفول ، على حين يندر أو يكاد ينعدم استخدامه في عمليات الحصاد لغياب المعدات اللازمة لذلك ، وان وجد حاليا القليل منها والتي تستعمل بشكل تجريبي لدى بعض الزراع حيث ظهر في نفس الوقت آلات حصاد صغيرة متخصصة قد يكون استعمالها أسهل من الناحية العملية ، وعليه فيتوقف سيادة أي من هذين الآتين (آلة الحصاد التي تدار بواسطة الجرار ، وآلة الحصاد المتخصصة) على ما تسفر عنه نتائج المقارنة الحالية واقتناع الزراع بأى منها . إذ أن سيادة الآلة الأولى في المستقبل لا بد وأن يترتب عليه زيادة تشغيل الجرار في النشاط الزراعي عن المستوى السائد حاليا ، على حين قد لا يحدث ذلك إذا كانت السيادة لآلة الحصاد الصغيرة المتخصصة والتي لا تدار بواسطة الجرار الزراعي .

٧- عمليات أخرى : تستهدف الخطة القومية للميكة الزراعية والمقدمة من وزارة الزراعة تشجيع طائفة الجرارات الزراعية على اقتناء بعض الآلات الزراعية الاضافية الأخرى بخلاف المحارث منها آلات التسطير ، والمحراث ، وآلات الدراسات ، والتذرية الثابتة ، وآلة زراعية البطاطس ، بالاضافة الى آلة الزراعة على خطوط^(١) ، وهو ما يعنى في مضمونه احتمالات دخول الجرار الزراعي في عمليات الزراعة للحاصلات التي تزرع على خطوط وفي أعمال التذرية والحش ، وبالتالي زيادة فترة تشغيلها خلال العام عن المستوى السائد حاليا حيث تهدف الخطة المشار اليها الى الوصول بميكة عمليات تجهيز موقد البذرة و عملية اخلاء الأرض من المحصول السابق بنسبة ١٠٠% ، ونسبة ٤٠% بالنسبة لعملية زراعة جميع المحاصيل فيط عدا محاصيل الأرز ، وقصب السكر ، والبطاطس ، ونسبة ٨٠% بالنسبة لعمليات حصاد المحاصيل فيط عدا محصول قصب السكر ، والفول السوداني ، والبطاطس ، حيث تستهدف الخطة قيام محطات الميكة المتخصصة بخدمة الحاصلات المستثناة السابق بيانها بالاضافة الى مشاركتها في أعمال الحصاد عن طريق تزويدها بأعداد من الكومباين^(١) .

(١) وزارة الزراعة ، مرجع سابق .

جدول رقم (١) عمليات الحرث ، والتزحيف ، والتخطيط ، وعدد مرات تكرارها بالنسبة
للمحاصيل الزراعية المختلفة .

المحصول	عدد مرات اجزاء العملية الزراعية		
	تخطيط	تزحيف	حرث
١ - قمح	-	١	١
٢ - شعير	-	١	١
٣ - فول بلدى	-	١	١
٤ - عدس	-	١	١
٥ - حلبة	-	١	١
٦ - ترمس	-	١	١
٧ - حمص	-	١	١
٨ - كتان	-	٢	٢
٩ - بصل	١	١	٢
١٠ - ثوم	١	١	٢
١١ - برسيم مستديم	-	١	١
١٢ - برسيم تحريش	-	١	١
١٣ - خضروات	١	٢	٢
١٤ - قطن	١	١	٣
١٥ - قصب	١	١	٣
١٦ - ذرة شامى	١	١	٢
١٧ - ذرة رفيعة	١	١	٢
١٨ - ارز	-	-	١
١٩ - فول سودانى	١	١	٢
٢٠ - سمس	-	١	٢
٢١ - فول صويا	١	١	٢
٢٢ - اخرى	-	١	٢-١

جدول رقم (٢) المساحات المنزوعة من المحاصيل الزراعية المختلفة خلال عام ١٩٨٥

المحاصيل النيلية		المحاصيل الصيفية		المحاصيل الشتوية	
المساحة (فدان)	المحصول	المساحة (فدان)	المحصول	المساحة (فدان)	المحصول
٥١٨٢٨٣	١ - ذره شامى	١٠٨١٠٠٩	١ - قطن	١١٨٥٩٢٣	١ - قمح
٩٢٣٠	٢ - ذره رفيعة	٢٥١٠١٤	٢ - قصب	١٢٤٥٩٩	٢ - شعير
٩٥١	٣ - ارز نيلى	١٣٩٦١٥٠	٣ - ذره شامى	٣٢٨٦٧٨	٣ - فول بلدى
٨٧٧٤	٤ - بصل نيلى	٣٣٠٦٧٤	٤ - ذره رفيعة	١٩٩٢٣	٤ - عدس
٩٢٥٦٤	٥ - طماطم	٩٢٣٩٧١	٥ - ارز	٣٥٠٩٤	٥ - حلبة
٩٢١٣٣	٦ - خضروات نيلى اخرى	٢٨١٥٢	٦ - فول سودانى	١٨٧٩٤	٦ - حمص
٦٢٧٧٨	٧ - محاصيل اخرى	٢١٦١٧	٧ - سمسم	١٥٦٩٢	٧ - تمرى
		١١٩٠٤٨	٨ - فول صويا	٣٩٢٧٣	٨ - كتان
		١١٨٧٦	٩ - بصل صيفى	٢٦٢٥٩	٩ - بصل
		٨١٠٧٢	١٠ - بطاطس	٨٣٩٩	١٠ - ثوم
		٩٠٦٥٦٣	١١ - طماطم	٤٠٦٢٢	١١ - بنجر السكر
		٣١٨٩٥١	١٢ - خضر صيفى اخرى	٩١٧٨١٥	١١ - برسيم تحريش
		١٥٥١٥٩	١٣ - محاصيل صغيرة اخرى	١٩٢٢٦٣٤	١٢ - برسيم مستديم
				٨٦٠٩٢	١٣ - بطاطس
				١٤٥٩٣٠	١٤ - طماطم
				١٤٤٧٩١	١٥ - خضروات اخرى
				٤٨٦٥٢	١٦ - محاصيل اخرى

المصدر: وزارة الزراعة ، مصلحة الاقتصاد الزراعى والاحصاء ، بيانات غير منشورة

٣- العوامل المحددة لقدرة الجرارات المطلوبه ،

وكفاءة انجازها للعمل المطلوب*

(١-٣) : العوامل المحددة لقدرة المطلوبة للجرار الزراعي :-

تعرف القدرة على أنها مدى انجاز عمل أو شغل معين ، إذ أنها تعكس الزمن الذي يتم خلاله تأدية هذا العمل . وإذا ما تم انجاز عمل معين كان معناه ان القوة لا بد وأن تكون قد أشترت في مسافة ما . ويقاس حجم العمل والشغل على النحو التالي :

$$\text{حجم العمل أو الشغل} = \text{القوة} \times \text{المسافة}$$

$$\text{اذن القدرة} = \frac{\text{حجم العمل أو الشغل}}{\text{الزمن}} = \frac{\text{القوة} \times \text{المسافة}}{\text{الزمن}}$$

$$\text{، وبما أن} \frac{\text{المسافة}}{\text{الزمن}} = \text{السرعة}$$

$$\text{اذن القدرة} = \text{القوة} \times \text{السرعة} \cdot$$

هذا وتقاس قدرة الآلات الميكانيكية بوحدة القياس المسماة بالحصان الميكانيكي وهو ما يعبر عنه بالقدرة المبذولة الكافية لتحريك ٧٥ كجم / متر / ثانية أو ٥٥٠ رطل / قدم / ثانية . (١)

وبناءً على التعريفات والمفاهيم السابقة يتبين أن القدرة المطلوبة تتوقف على عاملين أساسيين وهما القوة ، والسرعة ، ومن ثم فإذا ما افترض ثبات السرعة المطلوبة لأداء الاعمال الزراعية المختلفة بواسطة الجرار الزراعي لكان معنى ذلك أن القدرة المطلوبة تتوقف على القوة أو المقاومة التي تقابل عمل الجرار في أداءه للعمل المطلوب والتي تختلف من أعمال زراعية الى أخرى . فالقوة أو المقاومة التي تواجه عمل الجرار الزراعي بأعمال الحرث لا بد وأن تختلف عن المقاومة التي تقابل في أعمال الترحيف أو التخطيط أو الدراس أو رفع المياه أو جر المتطورات الزراعية أو غيرها من الأعمال الزراعية .

(١) هـ - ف - ماكولى ، مقدمة في الهندسة الزراعية ، ترجمة محمد عبد الخالق وراز ، دار المعرفة القاهرة ، ١٩٦٢ .

هذا كما تختلف هذه القوة أو المقاومة داخل نفس العمل الزراعي الواحد لكثير من الأسباب . فتباين هذه المقاومة في عملية الحرث ، وعلى سبيل المثال يتباين خواص ونوعية التربة الزراعية ، وانحدارها ونوعية المحراث المرفق بالجرار الزراعي وغيرها من العوامل الأخرى . ومن هنا فإن افتراض ثبات السرعة المطلوبة للجرار الزراعي في أداء عمل معين إنما يعنى توقف قدرته المطلوبة على القوة أو المقاومة لهذا العمل الزراعي حيث تزيد مع زيادة المقاومة وتنخفض بانخفاضها .

هذا ويقابل ما سبق ذكره أيضا افتراض تحديد المقاومة في عمل زراعي عند مستوى معين حيث تتوقف القدرة المطلوبة في هذه الحالة على السرعة المطلوبة لأداء هذا العمل حيث تزيد مع الرغبة في زيادة السرعة ، وتنخفض مع انخفاضها وبالطبع ليس إلى المستوى الذي تتساوى عنده القدرة مع المقاومة بحيث لا تتلاشى السرعة إلى الصفر . يقابل ذلك أيضا افتراض وجود جرار زراعي ذات قدرة معينة حيث تتوقف سرعة أداء العمل الزراعي في هذه الحالة على المقاومة المقابلة في هذا العمل حيث تزيد مع انخفاض المقاومة ، وتقل مع زيادتها .

نخلص مما سبق إلى أن تحديد القدرة المطلوبة للجرارات الزراعية إنما يتطلب المعرفة المسبقة بكل من القوة أو المقاومة الكامنة في كل من الأعمال الزراعية المختلفة وبالسرعة المطلوبة للأداء . إلا أنه مع خاصية استحتمال الجرار الزراعي في أداء الكثير من الأعمال الزراعية فإن تحديد قدرته المطلوبة قد لا يستلزم التعرف على المقاومة الكامنة في كل من الأعمال الزراعية المختلفة ، وإنما قد يكفي في ذلك معرفة القوة أو المقاومة للعمل الزراعي الرئيسي الذي تستخدم الجرارات الزراعية في أداءه ، والتي تكون هي الهدف الرئيسي من اقتناء الجرار الزراعي ، أو أعلى هذه الأعمال مقاومة .

هذا وقد تكون عملية الحرث في الزراعة المصرية هي العمل الزراعي الرئيسي لاستخدام الجرار الزراعي ، والغرض الرئيسي من اقتنائه على الأقل خلال الفترة السابقة ، كما قد تكون هي أكثر الأعمال قوة أو مقاومة لعمل الجرار الزراعي مقارنة بغيرها من الأعمال الزراعية المستخدمة فيها حاليا باستثناء القليل منها . ولهذا فإن أغلب الدراسات المتاحة والتي تناولت تحديد القدرات المطلوبة للجرارات الزراعية ركزت تقديراتها على أساس متطلبات عملية الحرث دون غيرها من الأعمال الزراعية ، كما أن

أغلب هذه الدراسات أجرت تحديدها للقدرات المطلوبة للجرار الزراعى دون إشارة صريحة لحجم قوة أو مقاومة عملية الحرق ، والسرعة المطلوبة فى كل منطقة زراعية تبعا لنوعية الارض الزراعية ، و ان كان بالامكان التوصل الى هاتين المعلومتين بأسلوب غير مباشر عن طريق النتائج التى توصلت اليها هذه الدراسات من حيث حجم انجاز العمل اليومى ، وان كان ذلك ليس من المفيد بشئ بالنسبة للدراسة الحالية فى هذه النقطة ، بالذات طالما ان الهدف الاساسى هو قياس القدرة المطلوبه فى الجرار الزراعى اللازم .

ففى دراسة اجريت بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عن ميكنة الزراعة المصرية قدرت فيها أنسب قدرة للجرارات الزراعية اللازمة فى الزراعة المصرية فيما بين ٤٥ - ٥٠ حصان وذلك فى ضوء التقديرات التالية :

١ - أشارت الدراسة الى أن أنسب المحارث للتربة الزراعية المصرية هى المحارث الحفارة ، وان السلاح الواحد منها يلزمه قدرة ميكانيكية محرقة تقدر بنحو :

- ٦ حصان ميكانيكى فى الأرض الطينية .
- ٥ حصان ميكانيكى فى الارض الصفراء .
- ٤ حصان ميكانيكى فى الارض الرملية .

ب - أشارت الدراسة على أنه يجب أن تزيد قدرة الجرار الزراعى بنسبة ١٠% من حمل الجوار .
ج - أفترضت الدراسة تشغيل الجرار مع محارث ذات ٧ أسلحة فى الارض الطينية ، ٩ أسلحة فى الارض الصفراء ، ١١ سلاح فى الارض الرملية .

هذا ولقد أشارت نفس الدراسة السابقة الى أنه اذا كانت هذه أنسب القدرات اللازمه للجرارات الزراعية لاداء عملية الحرق ، فان الاعمال الزراعية الاخرى مثل جر المقطورات الزراعية ، وادارة ميكنات الدراس أو طلبات الري . . تستلزم جرارا زراعية ذات قدرات أقل قد تكون أقل من ٣٥ حصان ميكانيكى .

وفي دراسة أخرى أجريت بمعهد التخطيط القومي (١) قدرت من خلالها الاحتياجات من الجرارات الزراعية على أساس أن قدرة الجرار هي ٥٠ حصان ميكانيكي ، وان كانت لم تشر إلى الأساس الذي استندت إليه في تحديدها لهذه القدرة . كما أشارت نفس الدراسة إلى دراسة أخرى أجريت بمنظمة الاغذية والزراعة عن الميكنة في الزراعة المصرية قدرت على أساسها الاحتياجات من الجرارات الزراعية على أساس قدرة ٤٥ حصان ميكانيكي للجرار . وعليه يلاحظ اتفاق كلام من الدراستين الأخيرتين مع الحد الأدنى والأعلى لقدرة الجرار الزراعي والمحدد من خلال دراسة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء المشار إليها سابقا .

أما الخطة القومية للميكنة الزراعية والمقدمة من وزارة الزراعة فقد استندت في تقديراتها عن الاحتياجات من الجرارات الزراعية على أساس أن قدرة الجرار هي ٥٠ - ٦٠ حصان ميكانيكي ، إلا أنها لم تشر إلى المقياس الذي استندت إليه في تحديد هذه القدرة ، وان كان وعلى ما يبدو أنها استندت في ذلك على كونه ان الجرارات ذات القدرة من ٥٠ - ٦٥ هي الأكثر شيوعا في مصر (٢) . هذا ولقد أشارت نفس الخطة إلى أن هناك درجة أخرى من عملية الحرث ينحصر الغرض منها في تحسين التربة الزراعية حيث يكون الحرث على درجات أعمق ، وحددت قدرة الجرارات اللازمة لذلك فيما بين ١٠٠ - ١٢٠ حصان ميكانيكي .

ان متابعة تاريخ وجود وانتشار الجرارات الزراعية بالزراعة المصرية يشير إلى بدايته بالجرارات الزراعية ذات القدرة الأقل ٣٥ حصان فأقل ثم تلى ذلك ادخال الجرارات ذات القدرة الأعلى حيث أصبحت الجرارات ذات القدرة ٥٠ - ٦٥ هي السائدة الاستعمال حاليا ، وقد يكون ذلك نتيجة طبيعية لمسايرة تطور الصناعة العالمية في الجرارات حيث اتجاها نحو انتاج الجرارات ذات القدرة الأعلى ، وان كان ذلك يعكس في نفس الوقت ظاهرة استيراد الجرارات الزراعية أو تصنيعها

(١) محمد محمود عبد الرؤوف (دكتور) ، الميكنة الزراعية في جمهورية مصر العربية ، مذكرة رقم ١٠٦٩ ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، يوليو ١٩٦٤ .

(٢) وزارة الزراعة ، الخطة القومية للميكنة الزراعية ١٩٨٣ / ٨٢ - ١٩٨٧ / ٨٦ ، مرفق ٢ ، ٣ ، القاهرة .

محليا دون تحديد مسبق لأنسب القدرات التي تتلائم وظروف الزراعة المصرية ، وهو ما يجب أن يتسم طبقا لدراسات فنية على مختلف مناطق وأقاليم الجمهورية نظرا للتباين في نوعية وخواص التربة الزراعية . هذا الا أنه ومن ناحية أخرى وطبقا للمفاهيم والتعاريف المشار إليها سابقا ، فان القوة أو المقاومة التي تتطوى عليها الاعمال الزراعية لعمل الجرار الزراعى قد تتصف بالثبات النسبى تقريبا حيث ليس من المتوقع أن تتغير قوة أو مقاومة عملية الحرث مع الزمن ، وعليه فان زيادة قدرة الجرارات الزراعية المتاحة حاليا مقارنة بالفترات السابقة لا بد وأن يترتب عليه بالتالى زيادة سرعة انجاز الاعمال الزراعية ، وهى ما قد ينعكس بالتالى على الاحتياجات من اعداد الجرارات اللازمة ، وان كان اتخاذ قرار بشأن المفاضلة بين الجرارات ذات القدرات المناسبة ، والاعلى منها يستلزم الدراسة المسبقة لاقتصاديات استخدام كل منها .

(٣ - ٢) معدلات انجاز الجرار الزراعى للاعمال الزراعية :-

يتبين من العرض السابق ان حجم ما ينجزه الجرار الزراعى من أعمال في وقت معين يتوقف بدرجة أساسية على القدرة الميكانيكية للجرار ، وعلى القوة أو المقاومة الكامنة في العمل الزراعى القائم به ، وبالتالى على سرعته . الا أن ثمة عوامل أخرى قد تشارك أيضا في تحديد حجم انجاز الجرار الزراعى في بعض الاعمال الزراعية ، ويأتى في مقدمة هذه العوامل بالنسبة للزراعة المصرية صغر مساحة الحيازة الزراعية وتفتتها مما يترتب عليه وجود وقت ضائع أثناء تشغيل الجرار من خلال الدورانات الكثيرة أو الانتقال من قطعة الى أخرى . ويشير الجدول رقم (٣) الى الأهمية النسبية لمساحة كل من الفئات الحيازية المختلفة للاراضى الزراعية في محافظات الجمهورية حيث يتضح منه سيادة الحيازات الصغيرة خمسة فدان فأقل .

وفي هذا الشأن تشير الخطة القومية للميكنة الزراعية المقدمة من وزارة الزراعة استنادا على بعض الدراسات الى انخفاض الكفاءة الحقلية لعمل الجرار الزراعى مع انخفاض مساحة القطعة الزراعية وكما هو مبين بالجدول رقم (٤) .

جدول رقم (٣)
الهيكل الحيازي بالزراعة المصرية خلال عام ١٩٧٥/٧٤
(%)

المحافظة	فئات الحيازة الزراعية	فدان اقل من ٣ فدان	٣ فدان الى ٥ فدان	٥ فدان الى ١٠ فدان	اكثر من ١٠ فدان	فدان اقل من ٣ فدان	٣ فدان الى ٥ فدان	٥ فدان الى ١٠ فدان	اكثر من ١٠ فدان	جملة
١ -	الاسكندرية	٣٨٦٩	٢٩٤٣	١٢٠٦	١٥٨٢	٣٨٦٩	٢٩٤٣	١٢٠٦	١٥٨٢	١٠٠
٢ -	البحيرة	٢٨٨٣	٢٥٠١	١٧٦٩	٢٣٠١	٢٨٨٣	٢٥٠١	١٧٦٩	٢٣٠١	١٠٠
٣ -	الغربية	٤٠٤٩	٢١٣٨	٩٨٤	١١١٠	٤٠٤٩	٢١٣٨	٩٨٤	١١١٠	١٠٠
٤ -	كفر الشيخ	٣١٩١	٢٤٨٧	١٧٩٥	١٩٠٦	٣١٩١	٢٤٨٧	١٧٩٥	١٩٠٦	١٠٠
٥ -	الدقهلية	٣٢٣٠	١٦٣٥	١٢٠٦	١٦٧٢	٣٢٣٠	١٦٣٥	١٢٠٦	١٦٧٢	١٠٠
٦ -	دمياط	٢٧١٢	٣٣٦٥	١٩٦٩	٢٦٢٥	٢٧١٢	٣٣٦٥	١٩٦٩	٢٦٢٥	١٠٠
٧ -	الشرقية	٤١٧٧	١٣٨٤	١٢٨٦	١٨٨٧	٤١٧٧	١٣٨٤	١٢٨٦	١٨٨٧	١٠٠
٨ -	الاسماعيلية	٢٨٦	١٩٠٥	٢١٧٨	٢٧٠٠	٢٨٦	١٩٠٥	٢١٧٨	٢٧٠٠	١٠٠
٩ -	السويس	٢٨٦	٢٩٨١	٢٧١٢	١٥٢٣	٢٨٦	٢٩٨١	٢٧١٢	١٥٢٣	١٠٠
١٠ -	المنوفية	٤٦٤٠	١٧٠٢	٩٠٨	٨٢٨	٤٦٤٠	١٧٠٢	٩٠٨	٨٢٨	١٠٠
١١ -	القاهاية	٣٥٣٥	١٥٠٥	١٠٢٣	١١٤٦	٣٥٣٥	١٥٠٥	١٠٢٣	١١٤٦	١٠٠
١٢ -	الجيزة	٤١٤٥	٢٣٧٧	١٥١٨	١٠٥٩	٤١٤٥	٢٣٧٧	١٥١٨	١٠٥٩	١٠٠
١٣ -	بنى سويف	٢٠٤٤	١٤٠١	٣٨٢٣	١٢٨٩	٢٠٤٤	١٤٠١	٣٨٢٣	١٢٨٩	١٠٠
١٤ -	الفيوم	٢٥٧٧	٢٢٠١	١٨٤٧	٢٤٢٣	٢٥٧٧	٢٢٠١	١٨٤٧	٢٤٢٣	١٠٠
١٥ -	المنيا	٣٥٩١	١٥٤٤	١٣٤٩	١٧٣٧	٣٥٩١	١٥٤٤	١٣٤٩	١٧٣٧	١٠٠
١٦ -	اسيوط	٣١٨٧	٢١٦٥	١٦٧٤	١٤١١	٣١٨٧	٢١٦٥	١٦٧٤	١٤١١	١٠٠
١٧ -	سوهاج	٣٥٢٣	١٨١٠	١١٨٨	٧٠١	٣٥٢٣	١٨١٠	١١٨٨	٧٠١	١٠٠
١٨ -	قنا	٣١٢٦	٢٣٩٧	١٨٠٤	١٧٠٨	٣١٢٦	٢٣٩٧	١٨٠٤	١٧٠٨	١٠٠
١٩ -	اسوان	٣٦٣٩	٢٣١١	١٥١١	١٨٠٢	٣٦٣٩	٢٣١١	١٥١١	١٨٠٢	١٠٠
٢٠ -	الوادى الجديد	١٧٤٨	٧٤١٩	٢٩١	٥٠٧	١٧٤٨	٧٤١٩	٢٩١	٥٠٧	١٠٠
	الاجمالي	٣٣٨٢	١٩٨١	١٥٧٨	١٦٤٧	٣٣٨٢	١٩٨١	١٥٧٨	١٦٤٧	١٠٠

المصدر : وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، القاهاة ١٩٧٩ .

جدول رقم (٤) الكفاءة الحقلية لعمل الجرار الزراعي تبعاً
المساحة القطعة الزراعية

الكفاءة الحقلية (%) (١)	أبعاد القطعة بالمتر	مساحة القطعة بالفدان
٨٥	٨٧ × ٢٣٨	٥٠٠٠
٧١	٨٩ × ١٢١	٢٥٦٠
٥٢	٤٣ × ١١٩	١٢٥٠
٤٢	٢٦ × ٤٣	٠٢٧

المصدر : وزارة الزراعة ، الخطة القومية للميكنة الزراعية ١٩٨٣ / ٨٢ - ١٩٨٧ / ٨٦ .

هذا واستناداً الى نتائج الكفاءة الحقلية لعمل الجرار الزراعي المبينة بالجدول رقم (٤) وفي محاولة من الدراسة الحالية لتقدير الكفاءة الحقلية لعمل الجرار الزراعي طبقاً للهيكل الحيازي للأراضي الزراعية والمبين بالجدول رقم (٣) أمكن بطريقة تقريبية تقديره على النحو الوارد بالجدول رقم (٥) على مستوى كل من المحافظات المختلفة مع افتراض أن المساحة ٠٢٥ فدان تمثل الحد الأدنى لفئة الحيازة الأولى (جدول رقم ٣) مع تعديل الكفاءة الحقلية المعادلة لحدها الأعلى بما يتناسب مع الأهمية النسبية لمساحتي القطعة ٠٢٥ فدان ، ١٢٥ فدان ، وهكذا بالنسبة لباقي القطع ، والفئات الحيازية الأخرى وعليه قدرت الكفاءة الحقلية لعمل الجرار الزراعي بالفئة الحيازية (فدان فأقل) بنحو ٤٦% وبحوالى ٦٠% في الفئة الحيازية (أكثر من فدان الى ٣ فدان) ، أما بالنسبة للفئة الحيازية "أكثر من ٣ فدان الى ٥ أفدنه" فقد قدرت الكفاءة الحقلية لعمل الجرار بها بنحو ٨٠% على

(١) تعرف الكفاءة الحقلية على النحو التالي :

$$\text{الكفاءة الحقلية} = \frac{\text{وقت التشغيل النظري}}{\text{وقت التشغيل النظري} + \text{الوقت الضائع}}$$

حين افترضت الدراسة أن الكفاءة الحقلية لعمل الجرار بالفتات الحيازية الأكبر من ذلك بحوالى ٩٠% تقريبا .

وبناءً على ما سبق تقدر الكفاءة الحقلية لعمل الجرار الزراعى بحوالى ٤٤.٦٢% على مستوى الجمهورية ، وأن اختلفت الى حد ما ما بين الأقاليم المختلفة تبعاً لنتفاوت فى الأهمية النسبية لكل من الحيازات الصغيرة والكبيرة فيما بين هذه الأقاليم كما هو مبين بالجدول المشار اليه سابقاً ، وهذا وهناك من الدراسات الأخرى السابقة ما يقدر الكفاءة الحقلية لعمل الجرار الزراعى بنحو ٦٧% (١) ، (٢) ، وهى على ما يبدو اما مجرد افتراضات نظرية أو تقديرات مبنية على أساس بعض التجارب فى المساحات الصغيرة ، ولم تأخذ فى حسابها وجود الحيازات الكبيرة التى ترتفع فيها الكفاءة الحقلية نسبياً .

هذا أما عن معدلات انجاز الجرار الزراعى من الأعمال الزراعية المختلفة فهى لا بد وأن تختلف من عملية زراعية الى أخرى حتى مع افتراض ثبات الكفاءة الحقلية واستخدام جرار من نفس القدرة الميكانيكية ، وهو ما يرجع الى تباين المقاومة الكامنة فى الأعمال الزراعية المختلفة وبالتالى فى سرعة الأداء . وفيما يلى تقديرات الأنجاز لكل من العمليات الزراعية التى يسود فيها استخدام الجرار حالياً بالزراعة المصرية .

(١-٢-٣) عملية الحرث :-

انحصرت تقديرات أغلب الدراسات السابقة حول معدلات انجاز الجرارات الزراعية على عملية الحرث دون غيرها من العمليات الزراعية بافتراض أنها هى العملية الرئيسية والتى اذا ما وفرت احتياجاتها من الجرارات خاصة بالنسبة لمحصول القطن يتيسر أداء باقى العمليات الزراعية فالدراسة التى أجريت بالجهاز المركزى للتعبئة العامة ، والاحصاء والمشار إليها سابقاً وان لم تشمل على تقدير مباشر لمعدل انجاز الجرار الزراعى فى عملية الحرث ، الا أن افتراضاتها ونتائجها (١) جامعة الرياض ، والسجل العلمى للمؤتمرو الزراعى الأول لعلماء المسلمين ، المجلد السابع الهندسة الزراعية ، الرياض ، ١٩٧٩ .

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ميكنة الزراعة فى الجمهورية العربية المتحدة ، مرجع سابق

جدول رقم (٥)

تقديرات الكفاءة الحقلية لعمل الجرار الزراعى فى النشاط الموزعى فى كل
من محافظات الجمهورية

المحافظات	الكفاءة الحقلية (%)
١ - الاسكندرية	٧٤,١٩
٢ - البحيرة	٧٦,٤٤
٣ - الغربية	٦٨,١٥
٤ - كهر الشيخ	٧٥,٤٣
٥ - الدقهلية	٧٤,٢٩
٦ - دمياط	٨٦,٠٥
٧ - الشرقية	٧٠,٩٠
٨ - الاسماعلية	٧٧,٨١
٩ - السويس	٧٧,٣٢
١٠ - المنوفية	٦٦,١٤
١١ - القليوبية	٦٥,٩٤
١٢ - الجيزة	٧١,٤٣
١٣ - بنى سويف	٧٦,٢٩
١٤ - الفيوم	٧٦,٠٩
١٥ - المنيا	٦٩,٠٩
١٦ - اسيوط	٧١,٤٠
١٧ - سوهاج	٦٥,٦١
١٨ - قنا	٧٣,٩٩
١٩ - اسوان	٨٠,٤٦
٢٠ - الوادى الجديد	٧٧,٣٦
الجمهورية	٧٢,٤٤

بخصوص تقدير الاحتياجات من الجرارات الزراعية تشير الى أنها تبلغ نحو ٩٣٨٠ فدان / ساعة في المتوسط . حيث تفترض الدراسة المشار اليها أن متوسط كفاءة تشغيل الجرار هي ٨٠% كما أن صافي وقت التشغيل للجرار في المساحة هو ٥٠ دقيقة ، مع افتراض تشغيله لفترة ٨ ساعات يوميا مع استخدام محركات هفار ٧ أسلحة عرضه ١٧٥ سم باعتباره أنه هو العرض الممكن تشغيله في الأراضي الطينية والتي تمثل الغالبية العظمى من الأراضي المصرية . وذلك كله بغرض تقدير الاحتياجات اللازمة لكل ١٥٠٠ فدان باعتبار هذه المساحة وحدة قياسية ، ومفترضة أيضا فسي سبيل ذلك أن العدد اللازم من الجرارات هو العدد الذي يضمن تنفيذ عملية الحرث في مساحة القطن التي تعادل $\frac{1}{4}$ الزمام المنزوع ، وفي خلال فترة ٤٠ يوم . وبناء على هذه الافتراضات قدرت الاحتياجات من الجرارات بحوالي ٥ جوار ذات قدرة ٥٠ حصان لكل ١٥٠٠ فدان ، وبناء على الافتراضات والتقدير السابقة (للدراسة المشار اليها) وبافتراض أن حرث أرض القطن يكرر ثلاث مرات لكان معنى ذلك أن معدل انجاز الجرار يوميا هو ٧ فدان ($\frac{3 \times 500}{40 \times 5} = 7$ فدان) أي ما يعادل ٩٣٨٠ فدان / ساعة في المتوسط .

أما بالنسبة للدراسة الأخرى والتي أجريت بمعهد التخطيط القومي والمشار اليها سابقا فتقدر معدل الأنجاز اليومي للجرار ذات قدرة ٥٠ حصان بحوالي ٦ فدان في اليوم بالنسبة للحرثة الأولى ، ونحو ٨ فدان / يوم بالنسبة للحرثة الثانية ، ١٠ فدان / يوم بالنسبة للحرثة الثالثة أي بمتوسط يومي ٨ فدان في حالة الزراعات التي تسلمت تكرار الحرث لثلاث مرات مع افتراضها أن فترة تشغيل الجرار هي ٨ ساعة / يوميا أي بمعدل فدان / ساعة ، وهو يعادل تقريبا تقدير الدراسة السابقة .

وبالنسبة للدراسة الحالية فيقدر معدل انجاز الجرار في عملية الحرث بحوالي ٧٥٥ فدان / ساعة بالنسبة للحرثة الأولى ، ٢٦٠ فدان / ساعة في الحرثة الثانية ، ونحو ٢٩٨ فدان / ساعة في الحرثة الثالثة أي بمتوسط قدره ٢٦٥ فدان / ساعة بالنسبة للأراضي التي يكرر فيها الحرث ثلاث مرات ، وذلك في ظل الافتراضات التالية :-

- أ - أن سرعة الجرار خلال الحرثة الأولى ٢ كم / ساعة ، ونحو ٣٤ كم / ساعة خلال الحرثة الثانية ، ٣٤ كم / ساعة خلال الحرثة الثالثة (١) .
- ب - أن عرض المحراث الحفار ٧ أسلحة يعادل ١٧٥ متر (٣) .
- ح - أن الكفاءة الحقلية لعمل الجرار الزراعى تعادل ٤٤٪ ٢٤٤ كما سبق تفديرها

(٢-٢-٣) الترحيف والتخطيط :-

تتميز كل من عطيتى الترحيف والتخطيط بانخفاض القوة أو المقاومة الكامنة بها والمقابلية لعمل الجرار الزراعى ، وبالتالي بسرعة الأداء بها مقارنة بعملية الحرث ، كما أنها قد توصف بأرتفاع الكفاءة الحقلية نسبيا ، وهو ما ينعكس بالتالى على معدل الانجاز / ساعة حيث يقدر بنحو ٢.٣ فدان بالنسبة لعملية الترحيف وبحوالى ٢٠٠ فدان / ساعة بالنسبة لعملية التخطيط (١) .

(٣-٢-٣) عملية الدراس :-

سبق التنويه الى أن الجرار الزراعى يستخدم فى عمليات الدراس بالنسبة لمحاصيل زراعية معينة مثل الأرز ، والقمح ، والشعير ، والفول ، وغيرها ، وان اختلفت طريقة استعماله حيث يستعمل حاليا بمفرده فى دراس الأرز ، على حين يستعمل مع آلة دراس مصنعه محليا فى حالة دراس القمح ، والشعير ، ويختلف معدل انجاز الجرار من حصول الى آخر حيث يقدر بنحو ٢٠٠ فدان / ساعة بالنسبة للأرز ، وبحوالى ٢٥٠ فدان / ساعة فى المتوسط (٣) بالنسبة للحاصلات الزراعية الأخرى التى يستعمل فى دراسها .

- (١) وزارة الزراعة ، الخطة القومية للميكة الزراعية ، مرجع سابق .
- (٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ميكة الزراعة ، مرجع سابق .
- (٣) وزارة الزراعة ، مرجع سابق .

(٣-٢-٣) عمليات النقل :-

يستخدم الجرار الزراعي حاليا وكما سبق الاشارة الى ذلك في عمليات نقل الأتربة والأسمدة البلدية ، وكذلك في نقل بعض الحاصلات الزراعية داخل المزرعة وان كان ذلك مازال على نطاق ضيق . ويتوقف معدل الأنجاز في هذا النشاط على عوامل كثيرة بخلاف العوامل المشار اليها سابقا ويأتي في مقدمتها حالة الطرق الزراعية داخل المزارع ، حيث تؤثر بدورها على سرعة الجرار ، وكذلك سعة المقطوره الزراعية ، وسرعة التحميل والتفريغ ، ومسافات النقل وغيرها . هذا وأنه لمن الطبيعي تعذر قياس معدل الأنجاز اليومي للجرار الزراعي في هذا النشاط لغياب الدراسات ، وكذلك البيانات والمعلومات المتصلة بذلك .

هذا وعلى الرغم من عدم وجود محاولات سابقة لهذه الدراسة لتقدير معدل الأنجاز في هذا النشاط ، الا أن الدراسة الحالية وفي محاولة منها لتقدير ذلك تقدر معدل الأنجاز اليومي للجرار بحوالي ٤٢ طن في ضوء افتراضاتها التالية :

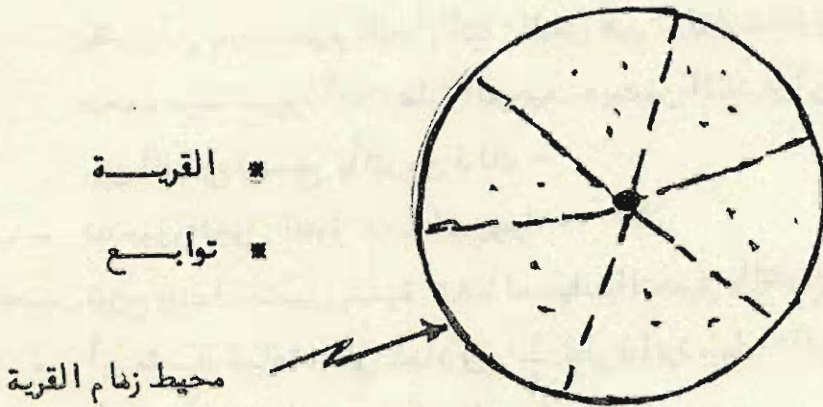
- أ - يفترض أن سرعة تسيير الجرار أثناء النقل هي ٨ كم / ساعة وهي تقل وبقليل عن ضعف سرعة تسييره أثناء عملية الترحيف حيث من المفترض أن حالة الطرق الزراعية بين المزارع لا تسمح بأكثر من ذلك .
- ب - تشغيل الجرار لفترة ٨ ساعات يوميا .
- ج - توزيع وقت التشغيل بنسبة ٨٥% لعمليات التحميل والتفريغ ، و ١٥% لوقت التسيير الفعلي .
- د - أن متوسط مسافة النقل تعادل $\frac{1}{4}$ قطر دائرة مساحة الرقعة الأرضية لكل قرية والتي تقدر في المتوسط على النحو التالي :

- يقدر مساحة زمام القرية بحوالي ١٤٧٦ فدان في المتوسط وبما يعادل ٦١٩٩ ألف فدان حيث من المفترض أن جملة مساحة زمام الأرض الزراعية هي ٦ مليون فدان ، وأن عدد القرى طبقا لتعداد عام ١٩٧٦ يبلغ نحو ٤٠٦٦ قرية .

- بناء عليه ، نصف قطر دائرة مساحة القرية بنحو ١٤٠٤ كيلومتر • في المتوسط •
- يفترض أن موقع القرية هو مركز دائرة زمامها ، ومن ثم يمكن النظر الى مسافات النقل على أنها تعادل $\frac{1}{4}$ قطر دائرة الزمام أى ما يعادل ٠٧٠ كم حيث يفترض أن النقل ينحصر فيما بين القرية والحقل ، ودون النظر الى ما قد يوجد من عزب أو كهور كتوابح للقرية ما قد ينعكس على قصر مسافة النقل عن التقدير السابق حيث النقل منها الى الحقل أو العكس ، كما يشير الى ذلك الكروكي رقم (١) •

- بناء على الافتراضات السابقة بقدر زمن تسيير الجرار بحوالى ١٢ ساعة يومياً وعدد الأدوار بحوالى ١٤ دور

- هـ - من المفترض أن متوسط حمولة المقطورة الزراعية ٣ طن •



شكل رقم (١)

(٤-٢-٣) أعمال زراعية أخرى :-

سبق الإشارة الى أنه مازال هناك مجال متسع لاستخدام الجرار الزراعى فى أعمال اضافية اخرى كأعمال الزراعة على خطوط أو التسطير والحشى ، والحصاد ، وتقطيع الأحطاب ، والدراس ، والتذرية معا ، وهى من العمليات التى لم تشملها الميكنة الزراعية بعد حيث مازال ادخال الميكنة فى هذا المجال فى مرحلة التجارب . واذا كان من المستهدف ادخال الميكنة فى مجال هذه العمليات سواء عن طريق الآلات المتخصصة أو غيرها من المعدات التى ترافق الجرار الزراعى فسن الطبيعى أن يصاحب ذلك دخول استخدام الجرار الزراعى فى هذا المجال . هذا ويقدر معدل انجاز الآلة فى مجال التسطير (زراعة بذار) بنحو ٢ فدان / ساعة ، على حين يبلغ هذا المعدل نحو ١٤٠ فدان / ساعة فى حالة الزراعة على خطوط . أما بالنسبة لمعدل انجازها فى عمليات الحصاد فيقدر بنحو ١٧٥ فدان / ساعة بالنسبة للقمح ، وبحوالى ٧٥ فدان / ساعة بالنسبة للارز . (١)

هذا ويشير الجدول رقم (٦) الى تقديرات معدلات الانجاز اليومى للعمليات الزراعية التى يستخدم فيها الجرار الزراعى حاليا ، لكل من المحاصيل المختلفة ، استنادا على معدلات الانجاز السابق تقديرها ، وعدد مرات تكرار كل من هذه العمليات (جدول رقم (١) .

(١) وزارة الزراعة ، الخطة القومية للميكنة الزراعية ، مرجع سابق .

جدول رقم (٦) المعدل اليومي لأنتاج الجرار فى عمليات الحرث، والترصيف والتخطيط (٨ ساعات عمل يوم)

المحصول	حرث	ترصيف	تخطيط
١ - قمح	٦٠٤	١٨٤	—
٢ - شعير	٦٠٤	١٨٤	—
٣ - فول بلدى	٦٠٤	١٨٤	—
٤ - عدس	٦٠٤	١٨٤	—
٥ - حلبة	٦٠٤	١٨٤	—
٦ - ترمس	٦٠٤	١٨٤	—
٧ - حمص	٦٠٤	١٨٤	—
٨ - كتان *	٣٥٦	٩٢	—
٩ - بصل *	٣٥٦	١٨٤	١٦٠٠
١٠ - ثوم *	٣٥٦	١٨٤	١٦٠٠
١١ - برسيم مستديم	٦٠٤	١٨٤	—
١٢ - برسيم شريش	٦٠٤	١٨٤	—
١٣ - خضروات *	٣٥٦	٩٢	١٦٠٠
١٤ - قطن **	٢٧٤	١٨٤	١٦٠٠
١٥ - قصب **	٢٧٤	١٨٤	١٦٠٠
١٦ - ذرة شامى *	٣٥٦	١٨٤	١٦٠٠
١٧ - ذرة رفيعة *	٣٥٦	١٨٤	١٦٠٠
١٨ - أرز	٦٠٤	—	—
١٩ - فول سودانى *	٣٥٦	١٨٤	١٦٠٠
٢٠ - سمس *	٣٥٦	١٨٤	—
٢١ - فول صويا *	٣٥٦	١٨٤	١٦٠٠
٢٢ - أخرى	٣٥٦	١٨٤	—

* بأفراض حرث مرتين فى اليوم
** بأفراض حرث ثلاث مرات فى اليوم

(٣-٣) التوقيت والبعد الزمني لانجاز الأعمال الزراعية :-

إذا كان الجوار الزراعى يستخدم فى انجاز أكثر من عملية زراعية واحدة ، الا أن انجاز كل من هذه العمليات يختلف سواء من حيث التوقيت أو البعد الزمنى لتنفيذها باختلاف نسوع العملية الزراعية ، وباختلاف المحاصيل المنزرحة . وعليه فان محاولة تقدير الأعداد المطلوبة من الجوارات الزراعية لأداء الأعمال الزراعية المعينة يتطلب المعرفة المسبقة بالتوقيت والبعد الزمنى المناسب لانجاز كل من هذه العمليات الزراعية لكل من الحاصلات الزراعية المختلفة وهو ما يشير اليه الجدول رقم (٧) .

جدول رقم (٧) التوقيت واليوم الذي لا إجراء كل من عمليات نقل وشراء الاسدة البلدية و العروة والتزخيف والتعطيل والزراعة والحصاد و والده رفس للمعاملات الزراعية الرئيسية بالزراعة الحرة

التوقيت	يناير		فبراير		مارس		أبريل		مايو		يونيو		أغسطس		سبتمبر		أكتوبر		نوفمبر		ديسمبر	
	- ١	- ١١	- ١	- ١١	- ١	- ١١	- ١	- ١١	- ١	- ١١	- ١	- ١١	- ١	- ١١	- ١	- ١١	- ١	- ١١	- ١	- ١١	- ١	- ١١
١- قصب											٧	٧						٥٢٥٢	٥٢٥٢	٥٢٥٢		
٢- عسبر											٧	٧						٥٢٥٢	٥٢٥٢	٥٢٥٢		
٣- قصب بلدي													٧					٥٢٥٢	٥٢٥٢	٥٢٥٢		
٤- قصب																		٥٢٥٢	٥٢٥٢	٥٢٥٢		
٥- حلبة																		٥٢٥٢	٥٢٥٢	٥٢٥٢		
٦- حصى																		٥٢٥٢	٥٢٥٢	٥٢٥٢		
٧- قصب																		٥٢٥٢	٥٢٥٢	٥٢٥٢		
٨- سكان																		٥٢٥٢	٥٢٥٢	٥٢٥٢		
٩- قصب شتوي																		٥٢٥٢	٥٢٥٢	٥٢٥٢		
١٠- قصب																		٥٢٥٢	٥٢٥٢	٥٢٥٢		
١١- برسيم شتوي																		٥٢٥٢	٥٢٥٢	٥٢٥٢		
١٢- برسيم صيفي																		٥٢٥٢	٥٢٥٢	٥٢٥٢		
١٣- خضروات شتوية																		٥٢٥٢	٥٢٥٢	٥٢٥٢		
١٤- معاصيل شتوية اخرى																		٥٢٥٢	٥٢٥٢	٥٢٥٢		
١٥- قصب																		٥٢٥٢	٥٢٥٢	٥٢٥٢		
١٦- قصب ريفي صيفي																		٥٢٥٢	٥٢٥٢	٥٢٥٢		
١٧- قصب صيفي																		٥٢٥٢	٥٢٥٢	٥٢٥٢		
١٨- ذرة عالى صيفي																		٥٢٥٢	٥٢٥٢	٥٢٥٢		
١٩- ذرة ريفية صيفي																		٥٢٥٢	٥٢٥٢	٥٢٥٢		

(٣-٣) التوقيت والبعد الزمني لانجاز الأعمال الزراعية :-

اذا كان الجوار الزراعى يستخدم فى انجاز أكثر من عملية زراعية واحدة ، الا أن انجاز كل من هذه العمليات يختلف سواء من حيث التوقيت أو البعد الزمني لتنفيذها باختلاف نسوع العملية الزراعية ، وباختلاف المحاصيل المنزعة . وعليه فان محاولة تقدير الأعداد المطلوبة من الجوارات الزراعية لأداء الأعمال الزراعية المعينة يتطلب المعرفة المسبقة بالتوقيت والبعد الزمني المناسب لانجاز كل من هذه العمليات الزراعية لكل من الحاصلات الزراعية المختلفة وهو ما يشير اليه الجدول رقم (٧) .

تابع جدول رقم (٧)

٢	٢٦	٢٦	٦	٢٥٢	٢٥٢	٢٥١	١	٢٠- أرز صيفي
			٦	٦		٥	٢٥٢ ٢٥١	٢١- فول سوداني
							٥٥٤ ٤٤٣	
							٢٥١ ٢٥١	٢٢- حمص
							٣ ٣	
			٦	٦	٢٥٢	٢٥٢		٢٣- فول صويا
					٤	٤		
							٥٥٤ ٢٥٢ ٢٥٢ ٢٥١ ٢٥١	٢٤- خضر صيفي
							٥٥٤ ٤٤٣ ٤	
							٢٥٢ ٢٥٢ ٢٥٢ ٢٥٢	٢٥- محاصيل صيفية اخرى
			٦	٦	٥ ٢٥٢ ٢٥١	٢٥١		٢٦- ذرة شامي نيلي
					٥٥٤ ٤٤٣ ٣	٣		
			٦	٦	٥ ٢٥٢ ٢٥١	٢٥١		٢٧- ذرة رفيعة نيلي
					٥٥٤ ٤٤٣ ٣	٣		
٢	٢٦	٦			٢٥٢ ٢٥١	٢٥١		٢٨- ارز نيلي
					٥ ٣	٣		
					٥٥٤ ٢٥٢ ٢٥٢	٢٥١		٢٩- خضر نيلي
					٥٥٤ ٣	٣		
					٢٥٢ ٢٥٢ ٢٥٢	٢٥٢		٣٠- محاصيل نيلية اخرى

١- نقل ونشر اسعده بلدية ٢- حرق ٣- تزخيف ٤- تخطيط ٥- زراعة ٦- حصاد وتقطيع احطاب ٧- دراس

٤- تقدير الاحتياجات من الجرارات الزراعية

(١-٤) الدراسات السابقة :

سبق الإشارة الى بعض الدراسات الاخرى والتي تناولت موضوع الميكة بالزراعة المصرية • ولكل من هذه الدراسات افتراضاتها وتقديراتها عن احتياجات الزراعة المصرية من الجرارات الزراعية يمكن الإشارة اليها فيما يلي :

(١-٤-١) فبالنسبة للدراسة التي أجريت بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء • والمشار اليها سابقا • فهي تستند في تقديرها لاحتياجات قطاع الزراعة من الجرارات على افتراض مؤداه ان توفير احتياجات الخدمة لمحصول القطن باعتباره يمثل ثلث المساحة المنزرعة في ذلك الوقت • يعد هو الاساس لقياس الاحتياجات من الجرارات حيث تعد مساحته اكبر مساحة من محصول واحد تزرع في وقت واحد من السنة • ويتوفر احتياجات خدمة هذا المحصول يتيسر أداء الخدمة لباقي المحاصيل على طول العام • هذا وبناء على تقديرات هذه الدراسة لبعض المعاملات الغنية الخاصة بتقدير معدل الانجاز اليومي للجرار في عمليات الحث (والمشار اليها سابقا أيضا) قدرت الاحتياجات من الجرارات لكل ١٥٠٠ فدان باعتبارها وحدة قياسية بخمسة جرارات ذات قدره ٥٠ حصان لاعمال الحث • مضافا اليها جرار ذات قدرة ٣٥ حصان فأقل لاعمال الخدمة الاخرى بالمرزعة •

وعليه فاذا ما أخذ بتقديرات هذه الدراسة لكان معنى ذلك تقدير الاحتياجات الحالية من الجرارات بحوالى ٢٤ الف جرار منها ٤ آلاف جرار قوة ٣٥ حصان فأقل • ونحو ٢٠ ألف جرار قوة ٥٠ حصان وذلك بافتراض ان مساحة الزمام المنزرع حاليا يبلغ نحو ٦ مليون فدان • فاذا ما اضيف الى هذا التقدير نسبة ٢٥% كاحتياطي لمواجهة

الاعطال لاصبح اجمالاً المطلوب من الجرارات حالياً نحو ٣٠ الف جرار . هذا الا انه من الملاحظ ان تقديرات الدراسة المشار اليها تنظر الى المساحة المنزوعة من القطن على انها اكبر مساحة من محصول واحد تزرع في نفس الوقت ، وقد تكون هذه النظرة صحيحة في وقت اجراء الدراسة حيث كانت تبلغ المساحة المنزوعة من القطن في ذلك الوقت (أوائل الستينات) ما يقرب من ١٧ مليون فدان ، الا ان الواقع الفعلي حالياً يشير الى عكس ذلك حيث انخفضت المساحة المنزوعة من القطن بنما زادت المساحة المنزوعة من بعض الحاصلات الاخرى وبما يزيد عن مساحة القطن مثل محصول الذرة ، يضاف الى ذلك ان الجرار الزراعي اصبح يستعمل حالياً في مجالات عديدة اخرى حيث لا يقتصر استعماله على عملية الحرث فقط ، وبالتالي فقد تكون حاجة مثل هذه الاعطال من الجرارات هي العامل المحدد حالياً للاعداد المطلوبة من الجرارات الزراعية وليس عملية الحرث .

(٤-١-٢) أما بالنسبة للدراسة الاخرى والتي اجريت بمعهد التخطيط القومي والمشار اليها سابقاً فقد استندت الى نفس افتراض الدراسة السابقة في تقديرها لاعداد الجرارات اللازمة لميكنة عملية الحرث فقط ، حيث قدرت الاعداد المطلوبة منها بالاعداد اللازمة لحرث المساحة المنزوعة من القطن مضافاً اليها ثلاث المساحة المنزوعة من القصب بافتراض تكرار عملية الحرث بها ثلاث مرات ، وان الفترة المحددة لذلك هي شهر واحد وان معدل انجاز الجرار ٨ فدان / يومياً هذا ولقد قدرت اعداد الجرارات اللازمة لميكنة عملية الحرث في ذلك الوقت وبناءً على الافتراضات المشار اليها بحوالي ٢١ الف جرار ، وذلك على النحو التالي :

$$\text{عدد الجرارات} = \frac{3 \times \left(\begin{array}{c} \text{مساحة القطن} \\ 1722000 \end{array} + \begin{array}{c} \text{ثلاث مساحة القصب} \\ 57000 \end{array} \right)}{30 \times 8} = 20937$$

هذا بتطبيق نفس الاسلوب بالنسبة للمساحة المنزرعة من القطن ، والقصب خلال عام ١٩٨١ والبالغة نحو ١٠٨١ الف فدان من المحصول الاول ، وحوالى ٢٥١ الف فدان من المحصول الثانى يمكن تقدير اعداد الجرارات المطلوبة لميكة عملية الحرث بنحو ١٤٥٦٢ جوار زراعى .

هذا ويؤخذ على افتراضات هذه الدراسة نفس ما سبق الاشارة اليه بالنسبة للدراسة الاولى حيث ليس هناك ما يشير الى كفاية اعداد الجرارات اللازمة لميكة عملية الحرث فى المساحات المنزرعة من المحاصيل الاخرى خاصة مع تناقص المساحة المنزرعة من القطن ، وتزايد المساحات المنزرعة بالمحاصيل الزراعية الاخرى . هذا فضلا عن تجاهل الافتراض السابق للعمليات الزراعية الاخرى التالية لعملية الحرث فى مساحات القطن والتي يستعمل الجوار فى انجازها كعمليات الترحيف والتخطيط . وخلال نفس الفترة المحددة . هذا الا ان نفس الدراسة وفى محاولة منها لتقدير الاعداد المطلوبة من الجرارات الزراعية للوصول الى الميكة الشاملة لعمليات الجربا لزراعة المصرية قدرت الاحتياجيات منها بنحو ٥٥ حصان ميكانيكى لكل مائة فدان يضاف اليها نحو ٣٠% كاحتياطى وللمقابلة احتياجيات النقل ، ومن ثم تصبح اجمالى القوى المطلوبة نحو ٧٠ حصان لكل مائة فدان ، وبناء على تقديرات هذه المحاولة وبافتراض أن الجرارات المطلوبة هى من القدرة ٥٠ حصان يمكن تقدير الاحتياجيات الحالية من الجرارات بنحو ١٨٤ الف جوار ، بافتراض ان مساحه الزمزم المنزرعة حاليا هى ٦ مليون فدان ، وهو تقدير يتطابق تقريبا مع توقعات الدراسة المشار اليها .

هذا الا ان المحاولة المشار اليها قد استندت فى تقديراتها على مجموعة من الافتراضات المغالى فيها الى حد كبير ، حيث افترضت احوال العمل الآلى محل العمل الحيوانى بالكامل كافتراض اول ومن ثم قدرت قوى الجوار المتاحة من العمل الحيوانى مفترضة فى ذلك ان جميع الاعداد المتاحة من الابقار ، والجاموس على اختلاف اعطرها بمثابة حيوانات عمل

وبالتالى قدرت قوى العمل الآلى المقابلة لذلك • كما افترضت استبعاد قوى العمل البشرى والذين هم فى عمر التعليم الالزامى ، وبالتالى قدرت قوى العمل الآلى المقابل لقوى العمل البشرى فى هذه الفئة العمرية بالاضافة الى نسبة معينة من قوى العمل البشرى فى الفئات العمرية الاكبر والتي تفترض الدراسة ملازمة عملها للعمل الحيوانى فى الزراعة • وعليه يمكن الاشارة الى ان افتراضات هذه المحلولة للدراسة المشار اليها انما هى افتراضات مغالى فيها للاسباب التالية •

- ان افتراض ان الاعداد المتاحة من الابقار ، والجاموس جميعها هى بمثابة حيوانات عمل انما هو افتراض غير واقعى حيث هناك اعداد كبيرة منها تستخدم حيوانات انتاج لكل من اللحوم ، والالبان ، فضلا عن ما يوجد منها من اعداد صغيرة لا تستخدم فى العمل الزراعى •

- ان افتراض احلال العمل الآلى محل العمل الحيوانى لا يعنى بالضرورة أن يكون الجرار الزراعى هو البديل حيث هناك من العمليات الزراعية التى يستخدم الحيوان الزراعى فى انجازها ، ولكن هناك من الآلات الميكانيكية الاخرى التى يمكن أن تحل محله فى انجازها (وليس الجرار الزراعى) مثل عمليات الرى ، كما أن هناك من العمليات الزراعية الاخرى والتي لا يمكن احلال الجرار الزراعى ذات النوعية المستهدفة من الدراسة فى ذلك الوقت محل العمل الحيوانى بها كأعمال التلويط •

- ان افتراض احلال الجرار الزراعى محل العمل البشرى للعماله فى الفئات العمرية المقابلة لسن التعليم الالزامى انما هو افتراض غير صحيح إذ أن هذه الفئة من قوى العمل البشرى غالبا ما تستخدم فى اعمال زراعية لا يصلح ان يقوم الجرار الزراعى بأدائها كأعمال جنى القطن ، ومقاومة دودة ورق القطن ، وغيرها • هذا كما ان افتراض احلال الجرار الزراعى محل العمل البشرى الذى يرافق العمل الحيوانى انما هو افتراض غير واقعى حيث أن احلال الجرار الزراعى لأداء نفس

العمل الذى يقوم به الحيوان الزراعى لا يعنى وجود قوة آلية بديلة للعامل البشرى الذى يرافق الحيوان فى أداء العمل .

— يضاف الى ما سبق ان المحاولة المشار اليها سابقا قد تناست وجود البطالة الزراعية بنوعياتها المختلفة بين العمالة الزراعية فى ذلك الوقت ، ومن ثم فإن افتراض وجود قوى آلية محل القوى البشرية المعادلة لجميع الاعداد المتاحة من الايدى العاملة فى ذلك الوقت يعد تقديرا غير صحيح ، بل قد يكون اقل من ذلك .

— لقد استندت الدراسة المشار اليها فى محاولتها هذه ولتبرير تقديراتها على أسلوب المقارنة الدولية فيما بين القوى الالية من الجرارات بالزراعة المصرية ، وغيرها من البلدان الاوروبية ، وهنا قد تكون المقارنة غير صحيحة لاختلاف ظروف الزراعة المصرية عن غيرها من الزراعات فى بلدان اوربا حيث قد يتطلب الوضع بالنسبة للزراعة فى هذه البلدان الاخيرة البدء فى عمليات اعداد الارض للزراعة لجميع المساحة المنزرعة فى وقت واحد (بعد موسم ذوبان الثلج) ، على حين يتم اجراء هذه العمليات فى الزراعة المصرية فى اوقات متتالية على مدار العام .

(٤-١-٣) هذا ومما يؤكد فى مخالاة الدراسة السابقة ما تشير اليه بعض الدراسات والبحوث الفردية الاخرى التى اجريت بوزارة الزراعة . حيث يشير الدكتور الحصرى^(١) فى دراسة له عام ١٩٢٩ حول ميكنة الزراعة المصرية الى ان حاجة الفدان من القوى الالية للجرارات تقدر بنحو ١٦٠ حصان كحد ادنى ، وبحوالى ٢٠٠ حصان كحد اقصى ، وذلك بناء على الدراسات التى أجريت فى مصر بالتعاون مع بعض المنظمات العالمية .

(١) MOrad khalil, Ibid

وبناءً عليه فإذا ما افترضت الدراسة الحالية أن مساحة الزمام المنزوع حالياً تبلغ ٦ مليون فدان تقريباً لكان معنى ذلك أن الاحتياجات اللازمة من الجرارات تقدر بنحو ١٩٢ الف جرار كحد أدنى ، وبحوالى ٢٤ الف جرار كحد أقصى بافتراض أن قوة الجرار هي ٥٠ حصان . هذا ولوان هناك دراسة أخرى^(١) ترى أن ٣٣٠ حصان / للفدان يعد هدفاً مقبولاً فى المرحلة الحالية وهو ما يعنى أن الاحتياجات الحالية من الجرارات تقدر بنحو ٣٩٦ الف جرار قوة ٥٠ حصان ، وقد تقل عن ذلك فى حالة زيادة قوة الجرار الزراعى .

هذا وقد تكون تقديرات هذه الدراسة أقرب الى الواقع الحالى عن غيرها من الدراسات السابقة ، وان كلفت لم توضح الاسس التى استندت اليها فى تقديراتها وما هى الاعمال التى يمكن انجازها واحجامها اذا ما توفر هذا المستوى من القوى الالية .

(٤-١-٤) هذا اما بالنسبة للخطة القومية للميكة الزراعية والمقدمة من وزارة

الزراعة فقد حددت أهدافها فى الاتى :

أ - ميكة العمليات الزراعية الرئيسية وتشمل :

- عمليات تجهيز مرقد البذرة وعملية اخلاء الارض من المحصول السابق بنسبة ١٠٠ % .
- عمليات زراعة جميع المحاصيل فيما عدا المحاصيل المتخصصة وهى الارز ، وقصب السكر ، والبطاطس ونسبة ٤٠ % .
- عمليات حصاد المحاصيل فيما عدا قصب السكر ، والفول السودانى ، والبطاطس ونسبة ٨٠ % .

ب - ميكة متخصصة :

ويقصد بها ميكة عمليات زراعية محددة تتطلبها محاصيل معينة وتشمل :

- عمليات تحسين التربة (الحرث تحت التربة والتسوية الدقيقة)
- عمليات تلويط ارض الارز
- عمليات شتل الارز
- جمع القطن
- جمع البطاطس
- عمليات زراعة وخدمة وحصاد ، وتحميل قصب السكر
- عمليات حصاد وتقشير الفول السوداني
- عمليات زراعة ، وجمع البصل

هذا ولقد اشتملت الخطة المشار اليها على تقديرات للاحتياجات من الالات والمعدات الزراعية المختلفة واللازمة لتحقيق الاهداف المشار اليها وحتى نهاية فترة الخطة الخمسية ٨٣/٨٠٢ ومن بين هذه التقديرات قدرات الاحتياجات من الجرارات بنحو ٣٧ ألف جرار من الجرارات ذات القدرة ٥٠ - ٦٠ حصان لاعمال الحرث والخدمة العامة بالمزرعة ، بالاضافة الى نحو ٥٣ الف جرار كاوتشوك ذات القدرة ١٠٠ - ١٢٠ حصان لعمليات تحسين التربة وذلك بخلاف الاعداد الاخرى من الجرارات المطلوبة لميكة بعض العمليات المتخصصة لميكة حدائق الفاكهة وغيرها (١) ، هذا ولقد استندت هذه الخطة فى تقديراتها المشار اليها على افتراض معدلات نمطية لكل ١٠٠٠ فدان تقدر بنحو ٧ جرار (لكل الف فدان) من الجرارات ذات القدرة ٥٠ - ٦٠ حصان ، وبحوالى جرار واحد من الجرارات ذات القدرة ١٠٠ - ١٢٠ حصان ، كما قدرت جملة مساحة الزمام المنزرع حاليا بنحو ٥٣ مليون فدان بعد استبعاد مساحة القصب والفاكهة باعتبارها من الحاصلات التى فى حاجة الى ميكة متخصصة .

(١) وزارة الزراعة ، الخطة القومية للميكة الزراعية ، مرجع سابق .

هذا وعلى الرغم من أن هذه الخطة تشتمل على تقديرات لمعدل انجاز الجرار الزراعي من الاعمال الزراعية المختلفة ، الا أنها لم تشر الى ما اذا كانت هذه المعدلات قد قدرت على اساس معدلات الانجاز هذه من عدمه ، وعليه اذا ما افترض ان هذه المعدلات النمطية من الجرارات (لكل ١٠٠٠ فدان) قد قدرت على اساس معدلات الانجاز السواردة بالخطة لكان من الاصول تقدير الاحتياجات من الجرارات على اساس المساحة المحصولية ونوعية التركيب المحصولي بها بدلا من حسابه على اساس مساحة الرقعة الزراعية طالما انها تناولت تقدير الاحتياجات على مستوى المحافظات المختلفة بافتراض نفس المعدل النمطى على الرغم مما يوجد من تباين كبير فيما بينها من حيث التركيب المحصولي ، وهو ما قد يترتب عليه بالتالى اختلاف تقديرات احتياجات كل من هذه المحافظات من الجرارات الزراعية عن التقديرات المبينة على اساس تطبيق نفس المعدل النمطى المشار اليه بالنسبة لمساحة الزمام المنزوع فى كل منها وخصصة بالنسبة للتقديرات من الجرارات ذات القدرة ٥٠ - ٦٠ حصان .

هذا وفى سبيل تقدير الاحتياجات السنوية من الجرارات الزراعية عبر الخطة الخمسية السابقة لجأت الخطة الى مقابلة الاحتياجات من الجرارات ، بالمتاح منها حاليا فى كل من المحافظات المختلفة ، والتي يقدر اجمالها بحوالى ٣٨٠٦ الف جرار من القدرة ٥٠ - ٦٥ حصان على مستوى الجمهورية وهو ما يزيد عن الاحتياجات منها وحتى نهاية الخطة الخمسية السابقة بحوالى ١٠ الف جرار . الا أن الخطة تشير الى وجود عجز فى الجرارات فى بعض المحافظات على حين يوجد فائض فى البعض الاخر منها ، ومن هنا فقد حددت الاحتياجات السنوية من الجرارات ذات القدرة ٥٠ - ٦٠ حصان بحوالى ٣٠٦ الف جرار سنويا منها ٣٠٢ الف جرار لمقابلة الاحلال ، ٤٠ الف جرار لاستكمال العجز منها فى بعض المحافظات مفترضة فى ذلك توزيع الاعداد اللازمة للاستكمال بالتساوى عبر سنوات الخطة ، على حين قدرت الاعداد اللازمة للاحلال سنويا بنسبة ١٠٪ من الاعداد المتاحة فى كل محافظة بعد استبعاد ٢٠٪ من رصيد الجرارات بالمحافظات التى بها فائض . هذا وذلك بخلاف الاحتياجات السنوية من الجرارات ذات القدرة ١٠٠ - ١٢٠ حصان

واللازمة لاعمال تحسين التربة والتي تقدر بنحو ١٠٥٩ جوار سنويا .

ومما سبق يتضح ان الخطة القومية المشار اليها قد ركزت تقديراتها عن الاحتياجات السنوية من الجرارات والتي يتمثل الجانب الاكبر منها في الاعداد اللازمة للاحلال بالاضافة الى اعداد قليلة لاستكمال النقص منها في بعض الاقاليم وذلك في الاراضي القديمة المنزرعة حاليا دون النظر الى احتمالات التوسع الزراعي الافقى عبر الخطة الخمسية السابقة .

(٢-٤) تقديرات الدراسة الحالية :

تحدد الاعداد المطلوبة من الجرارات الزراعية ونوعيتها على نوعية الاعمال الزراعية المطلوب انجازها باستعمال الجرار الزراعي ، وعلى أحجام هذه الاعمال ، وكذلك معدلات انجاز الجرار من كل منها ، والتي تتأثر بدورها ببعض المتغيرات الاخرى كما سبق الاشارة الى ذلك . ولقد استندت الدراسة الحالية في محاولة منها لتقدير الاحتياجات الحالية من الجرارات الزراعية على مجموعة من الافتراضات نوردها فيما يلي :-

- تفترض الدراسة انجاز كل من اعمال الحرث ، والتزحيف ، والتخطيط بالنسبة لاجمالي الحاصلات الزراعية المنزرعة بما في ذلك ٢٥ % من المساحة المنزرعة بالقصب (حيث يفترض ان مساحة القصب الخرس تعادل ٢٥ % من جملة المساحة المنزرعة منه سنويا) وفيما عدا الفاكهة باستعمال الجرار الزراعي .

- ومن المفترض كذلك انجاز عمليات الدراس ونسبة ١٠٠ % باستعمال الجرارات الزراعي بالنسبة لكل من حاصلات القمح ، والشعير ، والفول والعدس ، والترمس ، والحلبه ، والحمص ، والارز بالاضافة الى نحو ١٠ % تقريبا من مساحة اليوسسيم المستديم كمحصول رباية من اجل التقاوى .

- كذلك تفترض الدراسة استخدام الجرارات الزراعية في نقل ما يعادل ١٥ % من

الحاصلات الزراعية ، والاسمدة البلدية داخل المزرعة ، وهو ما يعنى وبالتقريب الميكس
الكلمة : لعملية نقل هذه المحاصيل والاسمدة البلدية في الحيازات البالغة عشرة أفدنة
فأكثر . حيث من المفترض تعذر تحقيق ذلك بالنسبة للحيازات ذات المساحة الأقل .

- اضافة ١٠% من حجم الاحتياجات اللازمة من الجوارات لانجاز الاعمال السابقة لمقابلة
استخدامات الجرار الزراعى في أعمال زراعية أخرى كنقل الأسمدة الكيماوية من المستودعات
الموجودة بينوك القرى الى المزرعة ، أو نقل العمالة الزراعية والأتربة وغيرها من الاعمال
الزراعية .

- تفترض الدراسة الحالية أيضا ضرورة وجود ٩٠% من الاحتياجات الفعلية من الجرارات
كأحتياطي لمقابلة الاعمال أثناء فترة الذروة .

- تقدر الدراسة حجم كل من عمليات الحرث ، والتزحيف ، والتخطيط طبقا للمساحة
المزرعة والتركيبة المحصولي السائد خلال عام ١٩٨٥ والصين بالجدول رقم (٢)
بالدراسة ، وطبقا لعدد مرات تكرار كل منها بالنسبة لكل محصول والصينة بالجدول رقم
(١) .

- أما بالنسبة للكميات المفترض نقلها من الحاصلات الزراعية والاسمدة البلدية فتقدر بمـ
يعادل ١٥% من الكميات الصينية مقابل كل محصول بالجدول رقم (٨) .

- تقدر الاحتياجات الحالية من الجرارات لانجاز الاعمال الزراعية المشار اليها طبقا
لمعدلات الانجاز السابق تقديرها بالدراسة بالنسبة لكل من عمليات الحرث ، والتزحيف
والتخطيط (جدول رقم ٩) ، وكذلك عمليات الدراسات والنقل .

- تفترض الدراسة انجاز كل من عمليات الحرث ، والتزحيف ، والتخطيط ، والدراس وفق
للتوقيت ، والبعء الزمنى الصين بالجدول رقم (٧) ، أما أعمال نقل الحاصلات
الزراعية فمن المفترض انجازها خلال فترات الحصاد ، والدراس باستثناء الخضروات

جدول رقم (٨) تقديرات الانتاج من الحاصلات الزراعية عام ١٩٨٥
(ألفطن)

المحصول	النتاج الرئيسى	النتاج الثانوى	جملة
١- قمح	٢٠٢٧	٣٢٣٤	٥٢٦١
٢- شعير	١٦١	٢٤٢	٤٠٣
٣- فول بلدى	٣٠٤	٤٢٨	٧٣٢
٤- عدس	١٤	٣٠	٤٤
٥- حلبة	٢٥	٣١	٥٦
٦- ترمس	١٢	٢٣	٣٥
٧- حمص	١٣	٢١	٣٤
٨- كتان	٢١	١١٣	١٣٤
٩- بصل	٣٣٣	—	٣٣٣
١٠- فاكهة	٢٩٠٣	—	٢٩٠٣
١١- خضروات شتوية	٢٠٦٦	—	٢٠٦٦
١٢- قطن	١٢٣٠	١٦٦٩	٢٨٩٩
١٣- ذرة شامى صيفى	٣٠٢٤	٣١١٩	٦١٤٣
١٤- ذرة رقيقه صيفى	٦٢٧	٨٨٧	١٥١٤
١٥- أرز	٢٣٢٢	١٦١٠	٣٩٣٢
١٦- فول سودانى	٢٣	—	٢٣
١٧- بصل صيفى	٢٥٣	—	٢٥٣
١٨- صمغ	٩	—	٩
١٩- بنجر السكر	٥٧٨	—	٥٧٨
٢٠- فول صويا	١٤٠	—	١٤٠
٢١- خضر صيفى	٤٢٥٧	—	٤٢٥٧
٢٢- ذرة شامى نيلى	٦٧٥	١٠٨٢	١٧٥٧
٢٣- ذرة رقيقه نيلى	١٦	٢٨	٤٤
٢٤- خضر نيلى	١٥٠٣	—	١٥٠٣
٢٥- أمعدة بلدية :			
— حاصلات شتوية			٤٥٥٢٠
— حاصلات صيفية			٨٧٢٤٦
— حاصلات نيلية			١٨٩٦٦

المصدر : معهد التخطيط القومى ، مركز المعلومات التخطيطية ، بيانات مقارنة عن المساحة والانتاج
الزراعى خلال الفترة ٧٦-١٩٨٥ ، القاهرة ١٩٨٧ .

اذ يفترض نقل الكميات المنتجة بالعروة الشتوية خلال الفترة من ديسمبر الى ابريل على تنقل الكميات المنتجة بالعروة الصيفية خلال الفترة من مايو الى سبتمبر أما الخضروات النيلية فيفترض نقلها خلال الفترة من سبتمبر الى نوفمبر — أما بالنسبة للفاكهة فيفترض توزيع الكميات المفترض نقلها بالتساوي على أشهر السنة — وبالنسبة للأسمدة البلدية فيفترض نقل ثقل الكميات المستهلكة بالعروة الشتوية خلال الفترة أغسطس — أكتوبر ، وخلال الفترة من ديسمبر الى منتصف مايو بالنسبة للعروة الصيفية ، أما العروة النيلية ففي خلال الفترة من منتصف يونيو الى منتصف يوليو •

أما بالنسبة للأعمال الزراعية الأخرى كقل الأتربة ، أو العمالة الزراعية وغيرها فمن المفترض انجازها بمعدلات متساوية خلال أشهر السنة •

هذا وبناءً على التقديرات والافتراضات السابقة تقدر الدراسة الحالية الاحتياجات اليومية من الجرارات الزراعية لانجاز الاعمال الزراعية المشار اليها على النحو الوارد بالجدول رقم (٩) ، والذي يعكس تزايد الاحتياجات منها خلال شهر فبراير حيث اعداد أرض القطن للزراعة ، وكذلك خلال الفترة من ابريل الى أوائل يوليو حيث اعداد المساحات المطلوب زراعتها بكل من الذرة ، والارز فضلا عن عمليات الدراسة بالنسبة لحاصلات العروة الشتوية ، ثم الفترة من أوائل شهر أكتوبر الى منتصف نوفمبر تقريبا حيث اعداد الأرض للزراعات الشتوية الى جانب عمليات دراس محصول الارز • هذا وتصل الاحتياجات اليومية من الجرارات الزراعية الى أدنى مستوى خلال الفترة من أواخر نوفمبر الى نهاية يناير حيث ينحصر تشغيل الجرارات الزراعية خلال هذه الفترة في أعمال النقل وخاصة من الاسمدة البلدية الى جانب بعض الاعمال الزراعية الأخرى •

وتمثل احتياجات عمليات اعداد مرقد البذرة من حرث ، وتزحيف ، وتخطيط النسب الغالية من الاحتياجات اليومية من الجرارات الزراعية خلال فترات اعداد الأرض للزراعة كل من العروات الثلاث الصيفية ، والنيلية ، والشتوية ، وان كانت عمليات الدراسة تمثل النسبة الغالية من الاحتياجات اليومية خلال الفترة من أوائل يونيو الى منتصف يوليو تقريبا ثم النصف الاخير من شهر نوفمبر كما يتضح ذلك من الجدول رقم (١٠) ، وكما يعكس ذلك الشكل البياني رقم (٤)

تابع جدول رقم (٩) تقدير الاحتياجات اليومية من الجرارات الزراعية في قطاع الزراعة تبعا للعمليات الزراعية المختلفة (بافتراض فترة التشغيل ٨ ساعة / يوم)

الشهر	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
العمليات الزراعية	١ - ١٦	١ - ١٦	١ - ١٦	١ - ١٦	١ - ١٦	١ - ١٦
١ - الحراة	٤٧٣٧	٣٨٢	٤٦٧٩	١١١٩٣	١٧٦٥٩	١٧٦٥٩
٢ - التزويق والتسوية	٩٤٦	-	٧٤٠	٣٣١٣	٦٠١٩	٤١٥٥
٣ - التخطيط	١٣٦٨	٢٦٩	-	٣٩٣	٥٣٣	٤٨٣
جملته (١+٢+٣)	٧٠٥١	٢٦٩	٥٤١٩	١٤٨٩٩	٢٤١١١	٢٤٧٦٤
٤ - دراسى	١٥٣١٣	-	-	-	٥١٣٨	٥١٣٨
٥ - أعمال النقل	٢٣٨٨	١٣٠	٢٨٢٠	٢٨٤٢	٣٠٣٤	٣٨٦
٦ - أعمال زراعية أخرى	١٤٢٩	١٤٢٩	١٤٢٩	١٤٢٩	١٤٢٩	١٤٢٩
الإجمالي	١٧١٦٠	٢٦٣٤	٩٦٦٨	١٩١٧٠	٣٣١٨٢	٣٣١٨٢

هذا ويوضح من نفس الجدول السابق أن أوقات الذروة بالنسبة لتشغيل الجرارات الزراعية تنحصر في فترات النصف الأول من مايو ، وطوال شهرى يونيو وأكتوبر خاصة النصف الثانى منه وحيث تقارب الاحتياجات اليومية من الجرارات خلال هذه الفترات نظرا لزيادة الحاجة اليها في أعمال اعداد مرقد البذرة من حوث وتزحيف وتخطيط الى جانب عمليات الدراسات حيث الانتهاء من موسم زراعى مع بداية الموسم الزراعى الجديد . وعليه فاذا ما نظر الى الاحتياجات اليومية من الجرارات الزراعية في أوقات الذروة على أنها تمثل الاحتياجات الفعلية الحالية من الجرارات الزراعية لكان في ذلك ما يعنى أن الاحتياجات الفعلية الحالية من الجرارات الزراعية تقدر بنحو ٣٣٢ ألف جرار ، وهى ما تكفى لانجاز كل من الاعمال الزراعية المشار اليها سابقا وفي الزمن المحدد لذلك (جدول رقم ٩) . الا أن هذا التقدير يفترض ضمها التشغيل الكامل لهذا العدد من الجرارات الزراعية يوميا خلال أوقات الذروة دون وجود أعطال . وعليه فاذا ما أضيف الى التقدير السابق نسبة ٩٠% كاحتياطي لمواجهة الاعطال خلال أوقات الذروة لكان معنى ذلك تقدير الاحتياجات الحالية من الجوارات الزراعية بحوالى ٣٦٥٠٠ جرار .

وهنا يجدر الاشارة الى أن التقدير السابق انما يختص فقط بنوعية الجرارات الزراعية ذات القدرة اللازمة لانجاز كل من عمليات اعداد مرقد البذرة (حوث ، وتزحيف وتخطيط) ، والدراس ، والنقل ، ودون أن يشمل في ذلك النواعى الأخرى من الجرارات والتي تتميز بعففات أو قدرات أخرى تتطلبها أعمال الميكنة المتخصصة مثل ميكنة أعمال تلويبط أرض لأرز ، والخدمة في حدائق الفاكهة ، وغيرها والتي تشير اليها بالتفصيل الخطة القومية للميكنة الزراعية المقدمة من وزارة الزراعة .

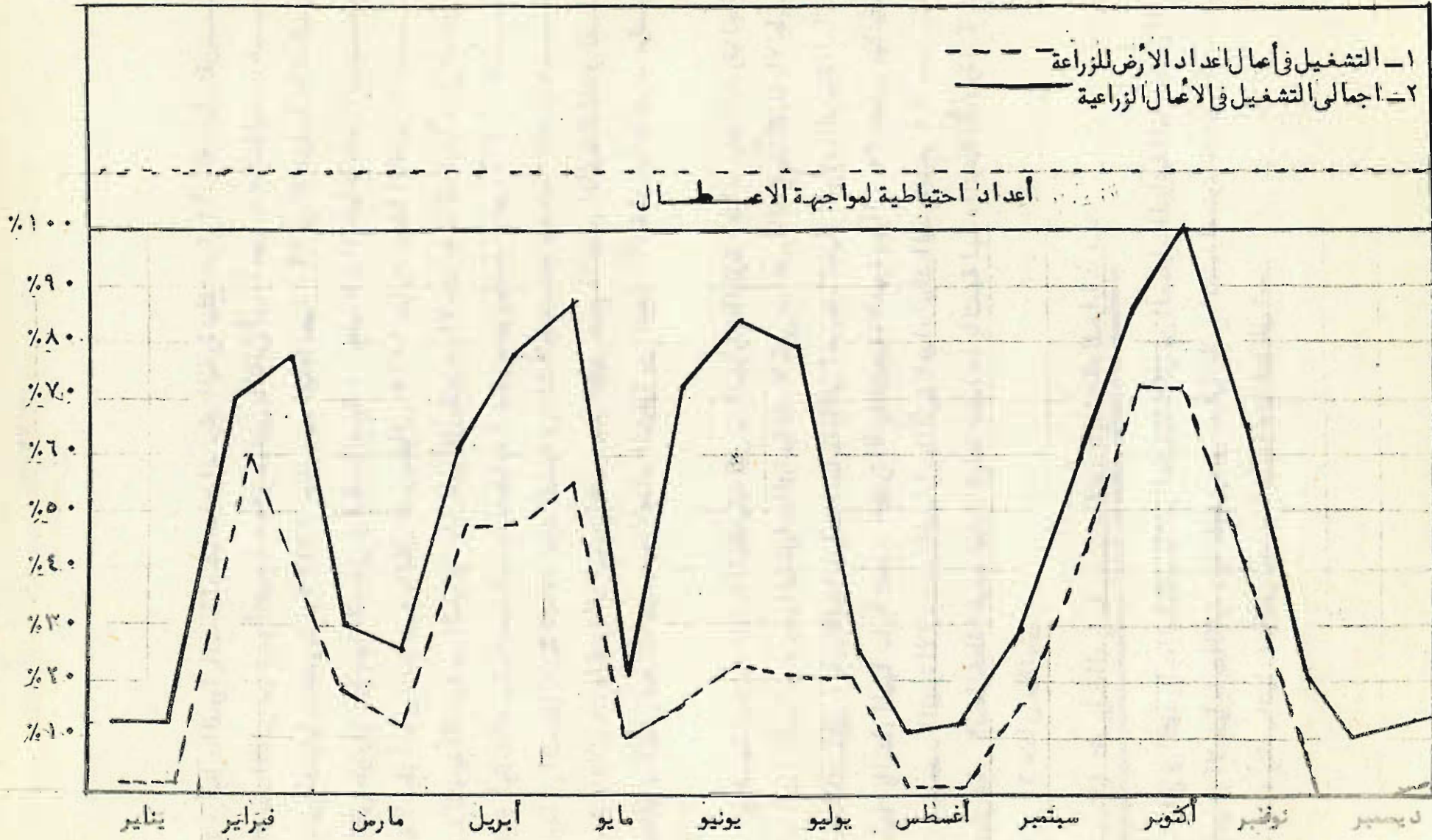
هذا وإذا كان علينا أن نعبر بين الاعداد المطلوبة من الجرارات الزراعية لغرض انجاز عمليات اعداد مرقد البذرة ، والاعداد المطلوبة لعمليات الدراسات ، والنقل بهدف تحديد القدرة الالية لكل منها فان التقديرات السابقة والمبينة بالجدول رقم (٩) تبين أن الاحتياجات

اليومية في أوقات الذروة بالنسبة لعمليات اعداد مرقد البذرة تبلغ نحو ٢٤٢ ألف جرار تقريبا (في النصف الثاني من شهر أكتوبر) ، وهو ما يضمن بالتالى أن الاحتياجات الحالية من هذه النوعية من الجرارات تقدر بنحو ٢٦٦٣٠٢ : جرار بعد اضافة نسبة ٩٠% من الاحتياجات الفعلية كاحتياطي طوارئ لمواجهة الاعطال في أوقات الذروة . وعليه فان الاحتياجات من النوعية اللازمة لانجاز أعمال الدراس ، والنقل تقدر بحوالى ٩٨٦٨ جرار . وهذا التقدير الاخير بالنسبة للنوعية الأخيرة من الجرارات وان كان أقل بكثير عن الاحتياجات الفعلية لأعمال الدراس ، والنقل في أوقات الذروة بالنسبة لهذه العمليات (شهر يونيو ومنتصف يوليو) ، إلا أن قلـصة الحاجة الى النوعية اللازمة لاعداد مرقد البذرة في ذلك الوقت يسمح بتغطية النقص في هذه التقديرات خلال هذه الفترة إذ ليس هناك من مبرر لتوفير جميع الاعداد اللازمة لذلك في نفس الوقت الذي لا يمكن فيه تشغيل جميع الاعداد المتوفرة من النوعية اللازمة لعمليات اعداد مرقد البذرة .

وبالنسبة لتحديد القدرة الميكانيكية لكل من الجرارات اللازمة لاعداد مرقد البذرة والجرارات اللازمة لأعمال الدراس ، وجر المقطورات الزراعية فقد لا يكون هناك من الدراسات الكفيلة بالاجابة على هذا التساؤل ، وان كانت الدراسة السابقة والتي اجريت بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء والمشار اليها سابقا تحدد القدرة الآلية للنوعية الأخيرة بحوالى ٣٥ حصان ميكانيكى فأقل ، وتحدد القدرة الآلية لنوعية الجرارات اللازمة لاعداد مرقد البذرة بنحو ٥٠ حصان ميكانيكى ، وان كانت الخطة القومية لوزارة الزراعة تحدد بها بالنسبة لهذه النوعية الأخيرة فيما بين ٥٠ - ٦٠ حصان ميكانيكى .

(٤ - ٣) تقديرات الدراسة ومستوى التشغيل المتوقع للجرارات :-

ان في التقديرات السابقة سواء عن احتياجات كل من العمليات الزراعية المختلفة من الجرارات الزراعية أو الاحتياجات الكلية منها ما يشير الى بعض الملامح العامة لمستوى تشغيل الجرارات الزراعية ، وتقديراتها ، والتي يجدر الاشارة اليها فيما يلي :-



شكل رقم (٢) نسب التشغيل والبطالة بين الجرارات الزراعية خلال السنة الزراعية

— ان تقدير الاحتياجات الحالية من الجرارات الزراعية بحوالى ٣٦٥٠٠ جوارر انما يعنى فى مضمونه تقدير معدل نمطى يبلغ نحو ٥٨٩ جوارر لكل ألف فدان تقريبا من مساحة الزمام المنزوع حاليا والمقدرة بنحو ٥٨٨٠ ألف فدان فى عام ١٩٨٥ ، وبحوالى ٦٦٦ جوارر لكل ألف فدان عند استبعاد حاصلات القصب والفاكهة وهو ما يقل قليلا عن المعدل النمطى المفترض من قبل الخطة القومية للميكنة الزراعية وان كان يزيد عن المعدلات المقدرة بالدراسات السابقة المشار اليها وهو ما قد يعزى للأسباب السابق ذكرها . كما يعنى هذا التقدير أيضا أن حاجة الفدان من القوى الآلية للجرارات الزراعية تقدر بنحو ٣٤٠٠ حصان ميكانيكى بافتراض أن قدرة الجوارر هى ٥٥ حصان ميكانيكى فى المتوسط ، وهو ما يزيد الى حد ما عن بعض التقديرات المشار اليها سابقا .

— تعكس التقديرات السابقة عن احتياجات العمليات الزراعية المختلفة ، توزيع الوقت الفعلى لتشغيل الجرارات الزراعية عبر السنة بنسبة (٥٨٪) تقريبا فى عمليات اعداد مرقد البسذرة (حرث ، ترحيف ، تخطيط) على حين تشغل عمليات الدراس نحو ٢١٢٪ تقريبا من وقت التشغيل الفعلى . أما عمليات نقل ١٥٪ من الحاصلات الزراعية والأسمدة البلدية فتشغل نحو ١١٢٪ ، بينما تشغل العمليات الزراعية الاخرى نحو ٩١٪ من وقت التشغيل الفعلى ، وان اختلفت هذه النسب من وقت الى آخر عبر السنة كما سبق بيانه .

— ان فى التقديرات السابقة سواء عن الأعداد المطلوبة من الجرارات الزراعية أو وقت التشغيل (جدول رقم ٩) ما يشير الى أن نسبة التشغيل ليمن الجرارات تصل الى نحو ١٠٠٪ تقريبا فى أوقات الذروة فى النصف الثانى من أكتوبر ، على حين تقل هذه النسبة والى حد كبير فى أغلب أوقات السنة كما هو مبين بالجدول رقم (١٠) والشكل البيانى رقم (٢) — وتقدر هذه النسبة بحوالى ٤٧٤٪ فى المتوسط على مدار العام .

— ما سبق وفى ضوء تقدير نسبة التشغيل لهذه الأعداد من الجرارات يتضح أنه مسازال هناك مجال لانجاز حجم أكبر من العمليات الزراعية خاصة تلك التى يتفق أنجازها فى أوقات غير أوقات الذروة كعمليات النقل أو الدخول بها فى عمليات زراعية اضافية كعمليات

جدول رقم (١٠) نسب تشغيل الجرارات الزراعية في الاعمال الزراعية المختلفة خلال المنسبة الزراعية (%)

البيان	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو
	- ١٦	- ١	- ١٦	- ١	- ١٦	- ١
١- أعمال الحراثة	١٢	١٢	٤٩٦	٨٦	٣٣٩	١٣٦
٢- أعمال التسمية والتزيف	٠٢	٧٩	٧٧	١٨	٦٦	٠٧
٣- التخطيط	١٠	١٠	٩٠	٢٢	٧٥	٠٧
جملته (١+٢+٣)	٢٤	٢٤	٦٦٣	١٢٦	٤٨٠	٢١٨
٤- دراسي	-	-	-	١٩	١٩	٥٠٣
٥- أعمال النقل	٥٩	٥٩	٥٩	٦٠	٦٣	٧٢
٦- أعمال اخرى	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣
اجمالي التشغيل	١٢٦	١٢٦	٧٦٣	٢٩٧	٦٠٥	٨٣٦
نسبة البطالة	٨٧٤	٨٧٤	٢٣	٧٥٣	٣٩٥	١٦٤
الاجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

تابع جدول رقم (١٠) نسب تشغيل الجرارات الزراعية في الاعمال الزراعية المختلفة خلال السنة الزراعية (%)

اليــــــــــــــــان	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
	- ١	- ١	- ١	- ١	- ١	- ١
١- أعمال الحرث	١٤ر٣	١٤ر٣	١٤ر٣	٣٣ر٧	٥٣ر٢	٥٣ر٢
٢- أعمال التسمية والتزويق	٢ر٩	٢ر٩	٢ر٩	١٠ر٠	١٨ر١	١٨ر١
٣- التخطيط	٤ر١	٤ر١	٤ر١	١ر٢	١ر٤	١ر٦
جملة (١+٢+٣)	٢١ر٣	٢١ر٣	٢١ر٣	٤٤ر٩	٧٢ر٧	٧٢ر٩
٤- دراسي	٤٦ر١	-	-	-	١٥ر٣	١٥ر٣
٥- أعمال النقل	٧ر٢	٥ر٨	٧ر٧	٨ر٣	٨ر٦	٨ر٠
٦- أعمال أخرى	٤ر٣	٤ر٣	٤ر٣	٤ر٣	٤ر٣	٤ر٣
اجمالي التشغيل	٧٨ر٩	٢٦ر٠	١٠ر٩	١٣ر١	٢٩ر١	٥٧ر٨
نسبة البطالة	٢١ر١	٧٤ر٠	٨٩ر١	٨٦ر٩	٤٢ر٢	١٥ر٠
الاجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الزراعة لبعض الحاصلات الزراعية والتي يتفق موعد زراعتها في أوائل فصل الصيف أو خلال الفترة ما بين يوليو ونهاية سبتمبر، وذلك إذا ما توافرت المعدات الزراعية الأخرى اللازمة لذلك.

(٤-٤) الموازنة ما بين تقديرات الاحتياجات الحالية، والمتاح من الجرارات،

والتقدير السنوية للاحتياجات منها :-

(٤-٤-١) لقد خلصت الدراسة الحالية الى تقدير احتياجات الزراعة بالأراضي

القديمة من الجرارات الزراعية وفقا للمساحات المنزرعة في عام ١٩٨٥ والتركيب المحصولي بها بحوالى ٣٦٥ ألف جرار منها نحو ٢٦٦ ألف جرار ذات قدرة آلية ما بين ٥٠-٦٠ حصان ميكانيكى للجرار، ونحو ٩٨٦٨ جرار ذات قدرة ميكانيكية ٣٥-٤٠ حصان ميكانيكى للجرار. وعليه يمكن تقدير الاحتياجات السنوية لقطاع الزراعة بالأراضي القديمة بحوالى ٣٦٥٠ جرار منها نحو ٢٦٦٠ جرار ذات القدرة الميكانيكية ٥٠-٦٠ حصان ميكانيكى / جرار، ونحو ٩٩٠ جرار ذات القدرة الميكانيكية ٣٥-٤٠ حصان ميكانيكى للجرار، وذلك على أساس افتراض أن الاحتياجات منها انما تتمثل فقط في الأعداد اللازمة لمقابلة الاهلاك من الأعـداد المطلوبة، والذى تقدر نسبته بحوالى ١٠% تقريبا.

(٤-٤-٢) تشير تقديرات الأعداد المتاحة من الجرارات الزراعية لدى الحكومة

والقطاع العام والعاملة في مجال الزراعة، ونشاط استصلاح الأراضي خلال عام ١٩٨٣^(١) الى أنها تبلغ نحو ٥٤٥٦ جرار زراعى. وعليه يمكن تقدير الاحتياجات السنوية لمقابلة الاهلاك منها بحوالى ٥٤٦ جرار على أساس نسبة ١٠% سنويا. وإذا ما أضيف الى ذلك الاحتياجات السنوية المتوقعة لمقابلة التوسع في الأراضي الجديدة والتي يمكن تقديرها بحوالى ٩١٢ جرار سنويا وذلك على أساس افتراض أن المساحات المستهدفة استصلاحها سنويا تبلغ نحو ١٥٠ ألف فدان في المتوسط وأن معدل الاحتياجات من الجرارات الزراعية بها يبلغ نحو ٦ جرار لكل ألف فدان في المتوسط. ومن ثم يمكن تقدير الاحتياجات السنوية من الجرارات الزراعية

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، نشرة الآلات الزراعية، القاهرة، نوفمبر ١٩٨٥.

بقطاع الأراضى الجديدة بحوالى ١٤٥٨ جرار زراعى شاملة فى ذلك احتياجات زراعات الحكومة
والقطاع العام .

(٤-٤-٣) وبناء على ما سبق يمكن تقدير اجمالى الاحتياجات الحالية من الجرارات
الزراعية فى كل من قطاعى الأراضى القديمة والجديدة بحوالى ٤١٩٥٦ جرار منها نحو
٣٦٥٠٠ جرار تمثل احتياجات الزراعة بالأراضى القديمة، وحوالى ٥٤٥٦ جرار تمثل احتياجات
الزراعة بالأراضى الجديدة مع نشاط الاستصلاح . أما بالنسبة لاجمالى الاحتياجات السنوية
من الجرارات الزراعية فتقدر بحوالى ٥١٠٨ جرار زراعى ، وذلك لمقابلة الاهلاك السنوى من
اجمالى الأعداد المطلوبة للزراعة الى جانب الاحتياجات المتوقعة للتوسع الزراعى فى الأراضى
الجديدة ، حيث تقدر الاحتياجات السنوية لمقابلة الاهلاك فى الأعداد المطلوبة من الجرارات
الزراعية بقطاع الأراضى القديمة بحوالى ٣٦٥٠ جرار سنويا ، على حين تقدر الأعداد المطلوبة
لمقابلة الاهلاك السنوي فى الأعداد المتاحة حاليا لدى الحكومة والقطاع العام بحوالى ٥٤٦
جرار سنويا ، وذلك بالاضافة الى ٩١٢ جرار سنويا لمقابلة احتياجات التوسع الزراعى السنوى
فى الأراضى الجديدة . وهنا يجدر التنويه الى أن تقديرات الاحتياجات السنوية من الجرارات
يتوقع أن تزداد سنويا وبعد فترة قد تقرب من عشرة سنوات (وهى العمر الافتراضى للجرار
الزراعى) عن التقديرات السابقة ، وذلك لمواجهة الاهلاك السنوى فى الأعداد الاضافية
المطلوبة لمواجهة احتياجات التوسع الزراعى فى الأراضى الجديدة مستقبلا .

(٤-٤-٤) تشير تقديرات الأعداد المتاحة من الجرارات الزراعية
خلال عام ١٩٨٣ بأنها تبلغ نحو ٥١٥٦٨ جرار يمتلك القطاع العام منها نحو ٥٤٥٦
جرار على حين يمتلك القطاع الخاص نحو ٤٦٠١٢ جرار زراعى (١) .

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة الآلات الزراعية ، مرجع سابق

فاذا ما أضيف اليها الواردات من الجرارات الزراعية والتي بلغت ٧٩١٧ هـ
٦٥٠٠ جرار زراعى فى كل من عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ على الترتيب^(٢) وكذلك
اذا ما أضيف الانتاج المحلى منها والذي بلغ نحو ٤٤٩٠ جرار^(٣)
فى كل من هذه العامين ، ومنع استبعاد الأعداد المقابلة للاهلاك السنوية
من الأعداد المتاحة فى عام ١٩٨٣ ، يمكن تقدير الأعداد المتاحة منها
خلال عام ١٩٨٥ بحوالى ٥٩٤٩٤ جرار تقريبا ، وهو ما يزيد عن الاحتياجات
الحالية لقطاع الزراعة فى كل من الاراضى القديمة والجديدة بحوالى ١٧٥٣٨ ألف
جرار وبما نسبته ٢٩,٢% من جملة الأعداد المتاحة حاليا .

(٤-٤-٥) وأخيرا يجدر الإشارة الى أن التقدير السابق حول
الاحتياجات السنوية من الجرارات يمكن أن يوصف بالمغالاة للأسباب
التالية :-

١- لقد أفترضت الدراسة تساوى معدل انجاز الجرار الزراعى فى عمليات اعداد مرقد البذرة
(حرث ، ترخيف ، تخطيط) فيما بين المحافظات والمناطق المختلفة ، وقد يكون ذلك
مخالفا للواقع العملى حيث هناك من المناطق قد يكون معدل الانجاز فيها أعلى من
المعدلات التقديرية المشار اليها حيث تكون التربة الزراعية من النوعية الحفيفة أو الرملية
ومن ثم تكون سرعة الأداء أعلى أو تكون عدد مرات عملية الحرث أقل ، على حين قدرت
معدلات الانجاز المشار اليها بافتراض سيادة التربة الطينية الثقيلة ، وعليه فـ
استخدام هذه المعدلات فى تقدير الاحتياجات من الجرارات على المستوى القومى لا بد
وأن يترتب عليه بالتالى بعض المغالاة فى تقدير الأعداد المطلوبة منها خاصة وأن حاجة

F.A.O. Trade Yearbook. 1986.

(٢)

(٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاجصائى السنوى ، القاهرة ، يونيو

هذه العمليات الزراعية من الجرارات الزراعية تشكل النسبة الغالبة من اجمالي
الاحتياجات خلال فترة الذروة.

٢- وكذلك أيضا فان استخدام نفس المعدل النمطي والمقدر بالنسبة للزراعة بالأراضي
القديمة (٦ جرار لكل ألف فدان) في تقدير الاحتياجات من الجرارات بالنسبة
للزراعة في الأراضي الجديدة المستهدفة استصلاحها من المتوقع أن يترتب عليه بعض
الصفالة في تقدير الاعداد المطلوبة نظرا لأن النسبة الغالبة من هذه الأراضي يتوقع
أن تكون من نوعية الأراضي الرملية أو النوعيات الاخرى الخفيفة والتي لا تكون في حاجة
الى تكرار عمليات الحرث بها ، كما تكون سرعة أداء الجرار بها أعلى حيث المقاومة أقل ،
وهو ما ينعكس بالتالى على ارتفاع معدلات الانجاز في هذه الأراضي عن المستوى
التقديري بالنسبة للأراضي القديمة ، ومن ثم قلة المعدل النمطي للاحتياجات من
الجرارات الزراعية بها . هذا فضلا عن أن التركيب المحصولي المتوقع بهذه الأراضي
قد يتميز بزيادة الأهمية النسبية للمساحات التي تزرع بالحاصلات التي قد لا تتطلب
تكرار عمليات الحرث أو التي لا تكون في حاجة الى عمليات د راس (كالخضروات ، والفاكهة)
وهما من العمليات الرئيسية في تحديد أوقات الذروة ذلك فضلا عن تميز أغلب هذه
الحاصلات باتساع التوقيت الزمني لزراعتها (كالخضروات) مما يترتب عليه بالتالى قلة
التفاوت في الاحتياجات من الجرارات الزراعية ما بين أوقات الذروة وباقي فترات السنة .

٣- لقد أشتملت تقديرات الدراسة للاعداد المطلوبة من الجرارات الزراعية على اضافة نسبة
تعادل ١٠% من جملة الاحتياجات منها كاحتياطي طوارئ لمواجهة الأعطال خلال
فترات الذروة . هذا ومع التسليم بضرورة وجود مثل هذا الاحتياطي ، إلا أن الواقع
العملي قد يعكس كبر هذه النسبة إذ أنه عادة ما يلجأ حائز الجرارات الزراعية الى اجراء
عمليات الصيانة والصيانة المطلوبة للجرارات الزراعية في غير أوقات الذروة ، وبالتالى
قلة احتمالات الأعطال خلال هذه الفترات ، خاصة أنه كما هو معلوم أن النسبة الغالبة
من حائزي الجرارات الزراعية يمتلكون هذه الآلات كمشروع استثماري تجارى حيث تشغيلها

في مزارعهم الى جانب تأجيرها للغير، ومن ثم يأتي حرصهم على اجراء عمليات الصيانة الدورية استعدادا للعمل في اوقات الذروة.

هذا وبناء على ما سبق يمكن النظر الى تقديرات الدراسة الحالية حول الاحتياجات الحالية والمستقبلية من الجرارات الزراعية والمشار اليها من قبل بحلي أنها تمثل الحد الأقصى للأعداد المطلوبة من الجرارات الزراعية، وهو ما يستلزم بالتالي ضرورة تنظيم سياسة الباب المفتوح لاستيراد الجرارات الزراعية، بل يجب أن يتم ذلك في ضوء الطاقة الانتاجية للصناعة المحلية للجرارات الزراعية ترشيدا للانفاق من النقد الأجنبي.

موجز وتوصيات

إذا كانت الدعوة إلى الميكنة الشاملة لأغلب العمليات الزراعية تعنى في مضمونها زيادة الأعداد المتاحة حالياً من بعض الآلات والمعدات الزراعية المستخدمة حالياً ، بالإضافة إلى إدخال الكثير من نوعيات الآلات والمعدات الزراعية التي مازالت الزراعة المصرية تفتقر إليها كآلات ومعدات الجنى ، والحصاد ، وزراعة البذور ، ونثر السماد وغيرها ، فإن ذلك يتطلب بدورة ضرورة توفير الكثير من الاستثمارات اللازمة لاقتناء مثل هذه الآلات والمعدات الزراعية إلى جانب إقامة محطات ومراكز الصيانة والتدريب اللازمة . وترشيحاً للاستخدامات الموارد الاستثمارية في هذا المجال فإن الأمر يتطلب بالتالى تحديد وتقدير نوعية وأعداد الآلات والمعدات الزراعية المطلوبة والملائمة لظروف العمل بالزراعة المصرية . وإذا كان الأمر كذلك فإن من أولى الآلات والمعدات الزراعية المطلوب تقدير الاحتياجات منها سواء من حيث النوع أو الكم إنما تتمثل في الآلات والمعدات ذات التاريخ الطويل في الزراعة المصرية والتي وصلت درجة ميكنة العمليات الزراعية التي تستخدم فيها مثل هذه الآلات إلى درجة عالية ، ويأتى في مقدمتها الجرارات الزراعية باعتبارها من أقدم الآلات المستخدمة في الزراعة ، والتي وصلت درجة ميكنة العملية الرئيسية المقصودة باقتنائها إلى ما يزيد عن ٩٠% تقريباً ، وعلى الرغم من ذلك فمازالت تستورد أعداد كبيرة منها إلى جانب الإنتاج المحلى السنوى منها وهو ما قد يترتب عليه وجود أعداد كبيرة منها لا تسمح ظروف التشغيل في الزراعة إلى تشغيلها بكفاءة اقتصادية ، فضلاً عن ما يعبر عنه ذلك من الهدار للموارد .

ولهذا فإن الدراسة الحالية تستهدف دراسة العوامل المحددة لقدرة وكفاءة الجرارات الزراعية في الزراعة المصرية مع محاولة تقدير الاحتياجات منها ، وذلك دون غيرها من الآلات والمعدات الزراعية مع التركيز على الجرارات الزراعية ذات الاستخدام العام نسبياً

ودون الجرارات المتخصصة في اجراء بعض العمليات الزراعية (مثل الجرارات اللازمة للخدمة في مزارع الفاكهة) وهو ما يستلزم بدوره دراسة الأعمال التي تستخدم فيها الجرارات الزراعية تحت الدراسة وحجم هذه الأعمال .

وبالنسبة للأعمال الزراعية المقصودة بحياسة الجرارات الزراعية تحت الدراسة فتعد عملية حرث الأرض الزراعية هي العملية الرئيسية التي يسود استخدام الجرار في اجراءها حيث يتم تنفيذها لأغلب الحاصلات الزراعية ان لم يكن جميعها . وتقدر المساحة المصولة لمجموعة هذه الحاصلات خلال عام ١٩٨٥ بحوالى ١٠٧١٩ مليون فدان (دون مساحة الفاكهة) وان كان تنفيذ هذه العملية الزراعية قد يستلزم تكرارها ثلاث مرات من أجل اعداد الأرض لزراعة بعض المحاصيل ،على حين قد تتم مرتين بالنسبة للبعض الآخر منها ، مرة واحدة بالنسبة للبعض الآخر من المحاصيل ،حيث يتحدد ذلك وفقا لنوعية المحاصيل وطبيعة التربة الزراعية بالأراضى المنزرعة بها . كذلك هناك أيضا من العمليات الزراعية الأخرى التي تعد من العمليات التكميلية لعملية الحرث من أجل اعداد الأرض للزراعة والتي يستخدم الجرار في اجراءها بمساعدة الآلات الأخرى الملحقة به ،وهى عمليات التسوية ، والتزحيف ، والتخطيط والتي يتم تنفيذها حسب نوعية المحصول وطبيعة التربة الزراعية ،وان كانت تتم بالنسبة لأغلب الحاصلات الزراعية . وتشير تقديرات وزارة الزراعة الى أن درجة ميكنة عملية الحرث تصل حاليا الى ما يزيد عن ٩٠% .

أما بالنسبة لعملية الري فاذا كان الجرار الزراعى يستخدم بها لإدارة طلبات المياه على نطاق ضيق ،الا أن استعماله في هذا المجال ليس هو بالغرض الرئيسى من اقتنائه ، ونظرا لارتفاع تكلفته وزيادة استهلاكه من الوقود مقارنة بالآلات المتخصصة في هذا المجال ، ولهذا فان استخدامه في هذا المجال وعلى نطاق ضيق يعد استعمالا ثانويا . ولهذا فاذا كان الهدف من الدراسة هو تقدير الأحتياجات الفعلية من الجرارات طبقا لاقتصاديات التشغيل العملي ، فهو ما يجب معه استبعاد مثل هذه العملية من التقديرات ،

حيث أنه إذا كان هناك نقص في أعداد الجرارات مرجعه حاجة عملية الري منها ففي هذه الحالة يكون من الأولى مقابلة هذا العجز بتوفير آلات الرفع الآلية المتخصصة بدلا من الجرار الزراعى .

كذلك أيضا تستخدم الجرارات الزراعية حاليا في أعمال دراس أهم المحاصيل الزراعية الرئيسية مثل الأرز والقمح ، والشعير ، والفول ، وذلك عن طريق استخدامه في إدارة آلات الدراس المستخدمة حاليا والمصنعة محليا .

أما عمليات الحصاد فيندراس استخدامه بها لغياب المعدات اللازمة لذلك ، ووجود الآلات والمعدات المتخصصة ذات الكفاءة الاقتصادية الأعلى مقارنة بالجرار الزراعى . كذلك يستخدم الجرار الزراعى حاليا في أعمال نقل الحاصلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعى ، وإن كان على نطاق ضيق حيث تشير التقديرات الى أن ما ينقل حاليا من الحاصلات الزراعية عن طريق استخدام الجرار الزراعى لا يمثل سوى ١٥% تقريبا من الإنتاج الزراعى ، وقد يفسر ذلك بسبب سيادة المزارع الصغيرة المساحة في الزراعة المصرية الى جانب غياب الطرق التى تسمح باستخدام الجرار الزراعى في نقل المحصول من الحقول .

هذا وإذا كان هناك من العمليات الزراعية الأخرى التى يمكن أن يستخدم الجرار الزراعى في تنفيذها بمساعدة بعض الآلات أو المعدات المرفقة كعمليات زراعة التفاح والحمض ، إلا أنه لا يتوقع أن يسود استخدام الجرار الزراعى في هذه العمليات مستقبلا نظرا لظروف الزراعة المصرية من حيث سيادة المزارع الصغيرة بها وتفتتها الى جانب تنوع المحاصيل الزراعية التى تزرع بها وتباينها من حيث مواعيد الزراعة والحصاد مما قد يحول دون استخدام الجرار في هذه العمليات فى أغلب المساحات بسبب كبر حجمه نسبيا وصعوبة تنقله بين الحقول والزراعات المختلفة ، وذلك فضلا عن وجود الآلات المتخصصة ذات الكفاءة الأعلى والأصغر حجما .

وبالنسبة للعوامل المحددة لقدرة الجرارات الزراعية فهي تنحصر في عاملين أساسيين وهما **القابلية** التي تواجه الجرار عند تشغيله في نشاط معين ، والسرعة المطلوبة لانجاز هذا النشاط ، ومن ثم فهما يختلفان باختلاف الاعمال التي يستخدم بها الجرار الزراعى ، ولقد خلصت نتائج التشغيل الفعلى للجرار الزراعى في الزراعة المصرية الى ان اهم الاعمال الزراعية التي يستخدم بها من حيث كبر المقاومة او القوة اثناء التشغيل هي عملية الحرث وان اختلفت حسب نوعية التربة الزراعية ، الا انها تقل بالنسبة لعمليات الزراعة الاخرى وفي اعمال النقل . ولقد خلصت هذه النتائج الى تحديد نوعية الجرار الزراعى من حيث قدره اللازمة لاجراء عملية الحرك في الجرار ذات قدرة ما بين ٤٥ - ٥٠ حصان ميكانيكى ، وذلك بافتراض تشغيله مع استخدام محارث حفارة ذات ٧ اسلحة في الاراضى الطينية ، ٩ اسلحة في الاراضى الصفراء ، ١١ صلاح في الاراضى الرملية . اما باقى الاعمال الزراعية فتتطلب جرارات زراعية ذات قدرات تقدر بنحو ٣٥ حصان ميكانيكى . الا ان الخطة القومية للميكنة الزراعية والمقدمة من وزارة الزراعة تحدد القدرات المطلوبة للجرار الزراعى بما يتراوح ما بين ٥٠ - ٦٠ حصان ميكانيكى للجرار . هذا ومن الطبيعى ان يصاحب وجود الجرارات ذات القدرات الميكانيكية الاعلى زيادة سرعة انجاز الاعمال المطلوبة .

هذا وانما كانت سرعة ومعدلات انجاز الجرار الزراعى للاعمال الزراعية تتوقف على قدره الميكانيكية للجرار الزراعى المستخدم من ناحية ، فانها من ناحية اخرى تتوقف ايضا على طبيعة العملية الزراعية وما تتضمنه من مقاومة اثناء التشغيل ، فضلا عن بعض العوامل الاخرى التي قد تميز عملية زراعية عن اخرى مثل مدى ملائمة المعدات الزراعية الاخرى المرفقة بالجرار عند تشغيله في اى من العمليات الزراعية ، وكذلك صغرا او كبر مساحة الارض الزراعية في حالة عمليات الحرث واعداد الارض للزراعة ، وكذلك الحصاد ، وايضا حالة الطرق في حالة تشغيل الجرار في اعمال النقل .

ولقد تضمنت الدراسة تقدير كفاءة تشغيل الجرار الزراعي في عمليات الحرث وأعداد الأرض للزراعة في الزراعة المصرية بحوالي ٧٢٤% على مستوى الجمهورية وان اختلفت من محافظة الى أخرى مستندة في ذلك على نتائج التشغيل الفعلي للجرار في مساحات مختلفة ووفقا للميكل الحيازي السائد في الزراعة المصرية . ولقد خلصت نتائج الدراسة الى تقدير معدل الانجاز اليومي للجرار في عملية الحرث بحوالي ٦٠٤ فدان بالنسبة للحاصلات التي تحتاج الى حرث الأرض مرة واحدة ، وبحوالي ٣٥٦ فدان /يوم في حالة الحاصلات التي تحتاج الى تكرار الحرث مرتين وبنحو ٢٧٤ فدان /يوم في حالة الحاصلات التي تحتاج الى تكرار عملية الحرث ثلاث مرات ، وذلك بافتراض تشغيل الجرار بمعدل ٨ ساعات /يوم . وفي ظل هذه الفرضية أيضا قدر معدل انجاز الجرار في عمليات التسوية والتزجيف بنحو ١٨٤ فدان /يوم ، وبحوالي ١٦ فدان /يوم بالنسبة لعمليات التقطيع والتخطيط . أما بالنسبة لعملية السداس فيقدر معدل الانجاز بها بحوالي ٥٠ فدان /ساعة في حالة الأرز ، وبحوالي ٠٢٥ فدان /ساعة في المتوسط بالنسبة للحاصلات الزراعية الأخرى التي يستخدم الجرار في دراستها . وفي مجال نقل الحاصلات الزراعية وغيرها من مستلزمات الانتاج الزراعي فقد تضمنت الدراسة تقدير معدل الانجاز بها بحوالي ٤٢ طن /يوم في حدود محيط القرية المصرية .

وبالنسبة لتقدير احتياجات الزراعة المصرية من الجرارات الزراعية فقد سبق وأن حددته بعض الدراسات السابقة بما يتراوح ما بين ٢٤-٣٠ ألف جرار ، وذلك وفقا لافتراضات وأسس مختلفة وان كانت أغلب هذه الدراسات قد أجري تقديراتها على أساس أن المساحة المنزوعة من القطن والقصب هي العامل المحدد لأعداد الجرارات المطلوبة حيث وجود الأعداد الكفيلة بانجاز واعداد المساحة المطلوبة للزراعة بالقطن خلال فترة زمنية محددة فيه ما يضمن وجود الأعداد الكفيلة بأداء العمليات الزراعية الأخرى . هذا الا أن هذا الافتراض قد يكون غير واقعي اليوم أمام تناقص المساحة المنزوعة بالقطن حاليا عنه في السنوات السابقة فضلا عن تنوع التركيب المحصولي وزيادة الأهمية النسبية للمساحات المنزوعة من المحاصيل الزراعية الأخرى الى جانب التوسع في استخدام الجرار الزراعي في أعمال زراعية أخرى وخاصة عمليات الداس والنقل . ومن ثم فقد شارك مثل هذه العمليات في تحديد الأعداد المطلوبة منها .

وعليه فقد تضمنت الدراسة الحالية تقدير الاحتياجات الحالية من الجرارات الزراعية على أساس تقدير الأعداد المطلوبة منها لانجاز كل من العمليات الزراعية المختلفة ووفقا للتوقيت والبعد الزمني المحدد لأجراء كل منها وحجم كل من هذه العمليات وافتراض الميكنة الكاملة لعمليات اعداد الأرض للزراعة من حرث ، وتسوية ، وتزحيف ، وتقطيع وتخطيط ، وكذلك افتراض الميكنة الكاملة لعمليات دراس كل من الأرز ، والقمح والشعير ، والبقول ، والعدس ، والتمرس ، والحلبة ، وذلك بالإضافة الى استخدام الجرار في نقل حاصلات المزارع من القدة مساحة عشرة أفدنة فأكثر ، وكذلك مستلزما انتاجها ، وهي ما يعادل ١٥ ٪ من جملة الانتاج الزراعى ، مع اضافة ١٠ ٪ من حجم هذه الأعمال لمقابلة الخدمات الزراعية الأخرى .

ولقد خلصت نتائج الدراسة الى تباين الاحتياجات من الجرارات الزراعية من فترة الى أخرى خلال السنة الزراعية حيث وجود فترات ذروة لتشغيل الجرار الزراعى تنحصر في شهر فبراير وفي النصف الأخير من شهر أبريل الى النصف الأول من شهر مايو ، ثم شهر يونيو الى النصف الأول من شهر يوليو ، ثم شهر أكتوبر ، وان كانت أعلى فترات الذروة بالنسبة للاحتياجات من الجرارات تنحصر في شهر أكتوبر يليها الفترة الممتدة من النصف الثانى من ابريل الى النصف الأول من مايو ثم الفترة الممتدة من شهر يونيو الى النصف الأول من يوليو ، وأخيرا فترة الذروة خلال شهر فبراير . وعليه وافتراض أن احتياجات الزراعة من الجرارات تحدد وفقا للأعداد المطلوبة منها لانجاز العمليات الزراعية في وقت الذروة لا يمكن استنتاج أن العمليات الزراعية التى تجرى خلال شهر أكتوبر أصبحت هى العامل المحدد للأعداد المطلوبة من الجرارات الزراعية ، وليست الأعمال التى تجرى خلال شهر فبراير وهى فترة اعداد الأرض للزراعة محصول القطن كما كانت تشير الى ذلك فرضيات الدراسات السابقة ، حيث فى الفترة الأولى (شهر أكتوبر) تجرى عمليات اعداد الأرض للزراعة لموسم زراعى جديد بالنسبة لجميع المساحة المنزرعة تقريبا ، فضلا عن دراس ونقل حاصلات الموسم السابق . هذا كما أصبحت العمليات الزراعية الأخرى التى يستخدم الجرار الزراعى فى أداءها تشارك فى تحديد احتياجات الزراعة من الجرارات وليست عملية الحرث بمفردها كما يتضح ذلك من التقديرات الموسمى لاحتياجات تشغيل الجرار الزراعى .